مجلة العلوم العربية والإنسانية | E-ISSN : 1658-9602 |
جامعة القصيم، المجلد الاكتروني (١)، العدد (٢)، ص ص ٣٨٩-٤٤٩، (ربيع الثاني ١٤٤٤ هـ/ أكتوبر ٢٠٢٢) المجلد العام (١٦)

# تأثر ابن مالك في كتبه بابن الحاجب

**د.موسى بن ناصر الموسى**

**أستاذ النحو والصرف وفقه اللغة المساعد/ كلية التربية بالمجمعة/ جامعة المجمعة**

**(قدم للنشر في ١٤٤٣/٧/١٦ هـ وقبل للنشر في ١٤٤٣/١٢/٢٨ هـ ونشر في ١٤٤٤/٤/١هـ)**

**ملخص البحث :**

يعنى هذا البحث بدراسة مواطن التأثير والتأثر بين الإمامين النحويين ابن الحاجب وابن مالك. وتبرز أهميته بالنظر إلى المكانة التي احتلها هذان العالمان في الدرس النحوي، والتأثير الذي تركاه في الدراسات النحوية اللاحقة لها من خلال آثارهما النحوية التي حظيت باهتمام النحويين في القرون اللاحقة لهما.

وقد عني الباحث أولًا بدراسة العلاقة التاريخية بين هذين الإمامين ودورها في ظهور أثر ابن الحاجب في إنتاج ابن مالك النحوي، كما تناول أبرز المواضع التي ظهر فيها التأثير، وشملت الحدود، والأحكام النحوية، والإعراب، والتعليل، والترجيح والاعتراض.

وتوصل من خلال تلك الدراسة إلى ظهور هذا التأثر بشكل جلي في مؤلفات ابن مالك، كما ظهر للباحث أن بعض النحويين المتأخرين قد تنبهوا لأسبقية ابن الحاجب في بعض تلك المواضع وإن كان ابن مالك لم يصرح باسمه في شيء منها.

**الكلمات المفتاحية :** تعليل – إعراب – أثر – تابع – اختيار

# The inflence on Ibn Malik by Ibn Alhajib in his books

**Dr. Mousa Nasser Almousa**
Faculty of Education in Majmaah . Department of Arabic Language
Majmaah University
**Received on 16-7-1443 AH Accepted on 28-12-1443 AH Published on 1-4-1444 AH**

**Abstract:**

This research focuses on studying the points of influence and impression between the two grammarian imams "Ibn Alhajib" and "Ibn Malek". Its importance is obvious with regard to the good reputation that these two scientists have concerning the grammatical lesson and the impact they had on the consequent grammar studies via their grammatical works that took the attention of the grammarians during the subsequent centuries.

As a first step, the researcher put emphasis on the historical relationship between these two imams and its role in the appearance of the work of Ibn Alhajib in the grammar books of Ibn Malek. Moreover, he dealt with the main topics in which the influence was obvious, such as the limits, the grammar rules, parsing, reasoning, preference and objection.

through that research, he deduced that this influence was so obvious in the works of Ibn Malek. Moreover, he concluded that some late grammarians paid attention to the antecedence of Ibn Alhajib in some points though Ibn Malek had never associated his name with any of them.

**Keywords**: influence, impression, Limits, Parsing.

## مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وبعد:

فإن التأثير والتأثر سمة غالبة في إنتاج النحاة العرب، وذلك لأن النحو من العلوم التي انتهت من حيث ابتدأت على أيدي متقدمي النحاة، فانحصرت أغلب جهود النحويين المتأخرين في مناقشة آراء المتقدمين وبسط خلافاتهم وتعليل الأحكام والترجيح والتمثيل، إلى غير ذلك من الجهود العرضية التي تستكمل مسيرة الأوائل، لكنها لا تمس جوهر البناء الذي شيدوه.

ومع هذا فلم يعدم النحو العربي علماء متأخرين أفذاذًا برزت شخصياتهم النحوية بشكل لافت، وتصدوا لآراء متقدمي النحاة بالنقد والتقويم، في محاولات جادة لاستكمال النقص، وإعادة صياغة الفكر النحوي وترتيبه وفق منهج علمي جديد يتناغم مع مبادئ العلوم وقوانينها الصارمة.

ومن أبرز هؤلاء العلماء المجددين الإمامان الجليلان ابن الحاجب وابن مالك، اللذان تركا بصمة واضحة في الفكر النحوي من خلال مؤلفاتهم النحوية الرصينة، وتوَّجا تلك الجهود بمتون نحوية خالدة شكَّلت قاعدة انطلقت منها الدراسات النحوية في القرون التي بعدهم حتى مطلع العصر الحديث؛ إذ انكبَّ النحويون على تلك المتون، واتخذوا منها منطلقًا لتعليم طلابهم، ووضعوا عليها الشروح والحواشي، وشرحوا شواهدها.

وتأتي هذه الدراسة لتدرس تراث هذين العالمين، من خلال دراسة أثر السابق منهما في اللاحق.

والله أسأل التوفيق والإعانة.

**أولًا: أهمية الموضوع وسبب اختياره:**

تكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يتناول العلاقة العلمية بين اثنين من أبرز علماء النحو المتأخرين وأكثرهم تأثيرًا في الدرس النحوي، سواء كان ذلك من خلال متونهما النحوية التي حظيت باهتمام النحويين شرحًا وتعليقًا ونقدًا وتقويمًا، أو من خلال شروحهما وتعليقاتهما الثرية على المتون.

**ثانيًا: مشكلة البحث:**

مدار البحث حول طبيعة العلاقة النحوية بين ابن مالك وابن الحاجب، وذلك من خلال تلمُّسِ آراء ابن الحاجب النحوية في مؤلفات ابن مالك، في محاولة للوصول إلى حجم وحدود التأثير والتأثر بينهما، وموقف النحويين بعدهم من ذلك التأثر.

**ثالثًا: أهداف البحث:**

يهدف البحث إلى:

١ - الوقوف على المواطن التي يغلب على ظن الباحث تأثر ابن مالك بابن الحاجب فيها.

٢ - دراسة تلك المواطن ومحاولة تلمس جوانب تأثيرها في مؤلفات ابن مالك النحوية، وجوانب الاتفاق والاختلاف فيها مع مؤلفات ابن الحاجب.

٣ - دراسة المسائل المحيطة بموضوع الدراسة بما يفيد في تحديد حجم التأثر، وبروزه في مؤلفات ابن مالك.

٤ - الكشف عن موقف النحويين اللاحقين الذين تعرضوا لمؤلفات ابن مالك تجاه مواضع تأثره بابن الحاجب.

**رابعًا: منهج البحث:**

اتبع الباحث المنهج الاستقرائي المقارن، وذلك من خلال استقراء كل مؤلفات

ابن مالك المطبوعة، وتَتَبُّع كل ما يظهر له من مواطن التشابه في الإنتاج النحوي بينه وبين ابن الحاجب، بغية الوصول إلى نتائج حول تأثر الأول منهما بالثاني.

وقد قسم الباحث الدراسة إلى مبحثين:

المبحث الأول: العلاقة بين ابن مالك وابن الحاجب. وقد ظهرت من خلال:

١ -شرح ابن مالك لكافية ابن الحاجب.

٢ -اقتفائه أثره في التأليف.

المبحث الثاني: مواضع تأثر ابن مالك في آرائه النحوية بابن الحاجب. وقد ظهر هذا التأثر في:

١ - الحدود.

٢ - الأحكام.

٣ - الإعراب

٤ - التعليل.

٥ - الترجيح والاعتراض

**خامسًا: الدراسات السابقة:**

وقف الباحث على عدد من الدراسات التي تناولت الموضوع، وهي:

**(أ):** دراسة للدكتور محمد كامل بركات في مقدمة تحقيقه لكتاب التسهيل لابن مالك (دار الكاتب العربي لطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م)، وخصصها المحقق للتعريف بابن مالك وكتابه.

وأشار عند حديثه عن كتب ابن مالك إلى تأثر ابن مالك بابن الحاجب في تسميته لكتبه، لكنه نفى أن يكون لهذا التأثر امتداد إلى مضمون الكتب، بل يراه مقصورًا على التسميات فقط.

**(ب):** دراسة للدكتور أسامة طه الرفاعي في مقدمة تحقيقه لكتاب الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب، لنور الدين عبد الرحمن الجامي (مطبعة دار الأوقاف والشؤون الدينية بالعراق، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م)؛ إذ خصص الفصل الثاني لدراسة الكافية، وفيه أشار إشارة عابرة إلى متابعة ابن مالك لابن الحاجب في إعراب المثنى والجمع المذكر السالم بالحروف، كما أشار إلى متابعته له في إعراب الفعل المضارع.

والثانية[(١)] منهما تقع ضمن نطاق هذا البحث.

ونوه بأن ابن مالك لم يذكر ابن الحاجب في هذه الاختيارات حتى شاع بين المصنفين من بعده أنها له، ثم ذكر أنه قد يعتذر لابن مالك بأنه لم يطلع على كلام ابن الحاجب، ونفى هذا الافتراض بما ذُكِرَ من أنه قد درس عليه.

كما أشار إلى أن ابن مالك كان مقتفيًا لأثر ابن الحاجب حتى في أسماء كتبه.

**(ج):** دراسة للدكتور جمال عبد العاطي مخيمر أحمد عن ابن الحاجب وآثاره في مقدمة تحقيقه لكتاب شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب (مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ -١٩٩٧م). وفيها خصص فصلًا للآراء التي تفرَّد بها ابن الحاجب، وأشار في ثلاثة منها إلى أن ابن مالك تابعه فيها، وهي بهذا داخلة ضمن نطاق هذا البحث. والمسائل الثلاث هي:

١ -حد الاسم المعرب والمبني[(٢)].

٢ -إعراب المنادى المفرد المعرفة[(٣)].

---

(١) لم ير الباحث في المسألة الأولى ما يرجِّح وقوع التأثر.

(٢) شرح المقدمة الكافية ١/١٢٧ -١٢٨، ١٤١ -١٤٢.

(٣) المرجع السابق ١٣٠ -١٣١.

٣ -مجيء الإضافة بمعنى (في)[١].

كما أشار إلى التشابه بين أسماء كتب ابن مالك وأسماء كتب ابن الحاجب.

**(د):** دراسة للباحث حافظ الزين أحمد إبراهيم بعنوان: ابن الحاجب ودوره في التأصيل النحوي (بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في فلسفة اللغة العربية في النحو والصرف، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،(١٤٤١هـ - ٢٠١٩م). وقد خصص الفصل الرابع منها للموازنة بين كافية ابن الحاجب والكافية الشافية لابن مالك.

واشتمل الفصل على أربعة مباحث: جعل الأول منها للمحتوى، والثاني للسمات البارزة في كتاب ابن مالك الشافية الكافية، والثالث لأهم الموضوعات المتشابهة بين الكتابين، والرابع لما بين كافية ابن الحاجب وابن مالك.

وانحصر حديثه عن التأثر في المبحثين الثالث والرابع، وكانت أغلب مواطن التأثر التي أشار إليها الباحث تتصل بالشكل العام وطرق المعالجة النحوية ممَّا تكاد تشترك فيه كل المؤلفات النحوية.

كما أشار إلى التشابه بينهما في أسماء الكتب، وإلى إغفال ابن مالك لذكر ابن الحاجب وتجاهله له بالرغم من دراسته عليه.

وأما من حيث المادة النحوية فأشار في المبحث الرابع إشارة عابرة إلى تأثر ابن مالك بابن الحاجب في مسألتين: الأولى: علامات إعراب المثنى والجمع، والثانية: علامة إعراب الفعل المضارع، وكل ما ذكره في هذا المبحث تقريبًا منقول بالنص من دراسة الدكتور أسامة الرفاعي سالفة الذكر.

---

(١) المرجع السابق ١٣٩ -١٤٠.

## المبحث الأول: العلاقة بين ابن مالك وابن الحاجب

احتل ابن الحاجب وابن مالك مكانتين متميزتين بين علماء النحو، وذلك لما لمؤلفاتهما النحوية من شهرة وذيوع، وبخاصة الكافية لابن الحاجب والتسهيل والألفية لابن مالك، فلقد انكبَّ عليهما النحويون بعدهم بالشرح والتعليق والتأييد والتعقب، ولا عجب في ذلك، فهذان الإمامان يعدان من أفذاذ النحاة على مر العصور؛ إذ تميز كل منهما بسعة الاطلاع على التراث النحوي وأقوال النحويين المتقدمين من جهة، وببروز شخصيتيهما من جهة أخرى بوصفهما باحثين متمكنين يمتلكان أدوات البحث والتأليف، ويعبران عن آرائهما بكل ثقة واقتدار؛ إذ لم تعد جهودهما مقتصرة على مجرد جمع الأقوال وتكرار ما يقوله النحويون القدماء كما هو حال أغلب النحويين في العصور المتأخرة، بل تجاوزا ذلك إلى التنظير والتحليل والاستنباط والترجيح، حتى لقد أصبحت آراؤهما النحوية واختياراتهما وتعريفاتهما وتقريراتهما محلَّ اهتمام النحويين، وتصطف جنبًا إلى جنب مع آراء سيبويه والأخفش والمبرد والفارسي وابن جني وغيرهم من أئمة النحو المتقدمين.

وابن الحاجب[1] هو أبو عمرو، جمال الدين، عثمان بن عمر بن أبي بكر الكردي، الإمام المقرئ النحوي الفقيه الأصولي، ولد بصعيد مصر عام ٥٧٠هـ، ثم قدم دمشق، ودرَّس بجامعها في زاوية المالكية، وأكبَّ الناس على الأخذ عنه، ثم عاد إلى مصر هو والعز بن عبدالسلام احتجاجًا على صاحبها بعد أن أعطى بلاد صفد

(١) انظر في ترجمته: ذيل الروضتين ١٨٢، وفيات الأعيان لابن خلكان ٢٤٨/٣، والمختصر في أخبار البشر لأبي الفداء ١٧٨/٣، ٢٤٨/٣، ومعرفة القراء الكبار ٦٤٨/٢، وبغية الوعاة ١٣٤/٢، وشذرات الذهب ٤٠٥/٧.

والشقيف للفرنجة، فأقام بها والناس ملازمون للاشتغال عليه، ثم رحل إلى الإسكندرية، فلم يَطُلْ مكثه، ومات بها سنة ٦٤٦هـ. قال عنه عصريُّه ابن خلكان: «وكل تصانيفه في نهاية الحسن والإفادة، وخالف النحاة في مواضع، وأورد عليهم إشكالات وإلزامات تَبْعُدُ الإجابة عنها، وكان من أحسن خلق الله ذهنًا... وجاءني مرارًا بسبب أداء شهادات، وسألته عن مواضع في العربية مشكلة، فأجاب أبلغ إجابة بسكون كثير، وتثبُّتٍ تام. وكان فقيهًا مناظرًا مفتيًا مبرِّزًا في عدة علوم، متبحرًا ثقة ديِّنًا ورعًا متواضعًا مطَّرحًا للتكليف»[(١)].

وابن مالك[(٢)] هو إمام النحو والقراءات، وفريد عصره في النحو والعربية، أبو عبد الله، جمال الدين، محمد بن عبد الله بن مالك الجياني الأندلسي، ولد سنة ٦٠٠هـ في جيان ببلاد الأندلس، ثم انتقل إلى المشرق، وسكن دمشق، فتصدر للتدريس بها، ثم انتقل إلى حلب وتصدر للإقراء بها، ثم عاد إلى دمشق وواصل التدريس بها إلى أن دخلها التتار، فغادرها إلى حماة، ثم عاد إليها مرة أخرى واستقر بها إمامًا رفيع الشأن عالي المكانة إلى أن توفي بها سنة ٦٧٢هـ. وقد بلغ من علو منزلته أنه كان إذا صلى في العادلية -وكان إمام المدرسة - يشيِّعه قاضي القضاة في عصره ابنُ خلكان إلى منزله تعظيمًا له. قال عنه الذهبي: «وأما النحو والتصريف فكان فيه بحرًا لا يجارى، وحبرًا لا يبارى، وأما أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو فكان الأئمة الأعلام يتحيرون فيه ويتعجبون من أين يأتي بها... هذا مع ما هو

---

(١) وفيات الأعيان ٣/٢٥٠.

(٢) انظر في ترجمته: إشارة التعيين ٣٢٠، وتاريخ الإسلام ١٥/٢٤٩، والوافي بالوفيات ٣/٢٨٥، وفوات الوافيات ٣/٤٠٧، والبداية والنهاية ١٧/٥١٣، وبغية الوعاة ١/١٣٠، ونفح الطيب ٢/٢٢٨.

عليه من الدين المتين وصدق اللهجة وكثرة النوافل وحُسْنِ السَّمْتِ ورقَّةِ القلب وكمال العقل والوقار والتؤدة»[١].

وبالنظر إلى ترجمة هذين الإمامين نرى أنهما متعاصران، وأن احتمال لقائهما كان واردًا بقوة؛ إذ يظهر من خلال ترجمتهما أن ابن مالك حين دخل إلى الشام كان ابن الحاجب في تلك الفترة مقيمًا بها، فابن مالك قد دخل دمشق -فيما يبدو - قبل سنة ٦٣٢هـ، فقد ذكرت أغلب المصادر التي ترجمت له أنه أخذ فيها عن ابن صادق الحسن بن صباح المخزومي المتوفى سنة ٦٣٢هـ، كما أخذ عن أبي الفضل نجم الدين مكَّرم بن محمد بن حمزة القرشي الدمشقي المشهور بابن أبي الصقر المتوفى سنة ٦٣٥هـ، وأخذ أيضًا عن علم الدين السخاوي المتوفى سنة ٦٤٣هـ[٢].

وابن الحاجب كان خلال تلك الفترة إمامًا بجامع دمشق، ولم يغادرها إلا في سنة ٦٣٩هـ هو والعز بن عبد السلام؛ احتجاجًا على تسليم حاكمها الصالح إسماعيل صفد والشقيف إلى الفرنج[٣].

ومما يقوي ذلك أن التاج التبريزي ذكر في آخر شرحه للكافية أن ابن مالك جلس في حلقة ابن الحاجب واستفاد منه[٤]

هذا مع أنَّ الدماميني شكَّك في كلام التاج التبريزي؛ إذ يقول بعد أن نقل

---

(١) تاريخ الإسلام ١٥/٢٤٩.

(٢) انظر: تاريخ الإسلام ١٥/١٤٩، والوافي بالوفيات ٣/٢٨٦، وفوات الوفيات ٣/٢٨٦، وطبقات الشافعية الكبرى ٨/٦٧، ونفح الطيب ٢/٢٢٢.

(٣) ذكر ذلك أبو الفداء في المختصر ٣/١٦٩ في أحداث سنة ٦٣٩هـ.

(٤) مبسوط الأحكام في تصحيح ما يتعلق بالكلم والكلام. مخطوط بدار الكتب المصرية برقم (٢٩٣ نحو)، نقلًا عن محقق كتاب شرح المقدمة الكافية ١/٣٣.

ذلك عنه: «ولم أقف على ذلك لغيره، ولا أدري من أين أخذه، والله أعلم بحقيقة الحال»[(١)].

وأيًا يكن الأمر فإنَّ مسألة تلمذة ابن مالك لابن الحاجب تظل احتمالًا واردًا لا نستطيع الجزم بنفيه ولا بإثباته، وما يعنينا هنا هو إثبات اطلاع ابن مالك على مؤلفات ابن الحاجب؛ لأنه وبالرغم من وضوح أثر ابن الحاجب في كتب ابن مالك، وبخاصة تلك الآراء التي انفرد بها ابن الحاجب مخالفًا النحويين قبله لم يشر ابن مالك في أيٍّ منها إلى أسبقية ابن الحاجب، فلم يذكره بالاسم - فيما وقف عليه الباحث - ولا مرة واحدة، ولا أشار إليه من قريب أو بعيد، بل إنه أحيانًا يمعن في تجاهل ابن الحاجب والإيهام بأنَّه لم يطلَّع على كلامه إلى درجةٍ يشعر معها مَنْ يقرأ كلامه وكأنه هو -لا ابن الحاجب - صاحب السبق في الإشارة إلى المسألة، ومن أمثلة ذلك قوله عند حديثه عن مجيء الإضافة بمعنى (في): «وقد أغفل النحويون التي بمعنى (في) وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح...»[(٢)]، هذا بالرغم من أنَّ ابن مالك شرح كافية ابن الحاجب، كما ستأتي الإشارة إليه، وعلَّق على عبارة ابن الحاجب في هذا الموضع[(٣)]، واستشهد للمسألة بما استشهد لها به في الكافية الشافية وشرح التسهيل، وبالرغم من شهرة ابن الحاجب وكافيته في عصر ابن مالك خاصة، إلى درجة أن أشهر النحويين في تلك الحقبة قد شرحوها، وفوق هذا فإنَّ ابن مالك كان معنيًّا في كتبه باستقصاء المسائل ومناقشة الآراء منسوبة إلى أصحابها، ولا تكاد تجد له رأيًا غير منسوب.

---

(١) تعليق الفرائد ١/ ٣٠.

(٢) انظر ما سيأتي في مسألة (مجيء الإضافة بمعنى (في) ص ٢١.

(٣) انظر: شرح الكافية لابن جماعة ١٧٣، والتحفة ٢٠٩.

ما السر إذن في هذا الموقف الغريب من ابن مالك تجاه ابن الحاجب خاصة؟!

لا يمكننا الجزم بشيء، ومن المستبعد أن يكون مرد ذلك إلى تعصُّبه للمغاربة، بدليل أنَّ أسماء النحويين المشارقة من الأجيال السابقة له -كابن بابشاذ والجرجاني والزمخشري وابن الخشاب وغيرهم - حاضرةٌ في كتبه بكثرة، ولا شك أنَّ مِنْ هؤلاء مَنْ هو أقل شأنًا وأضعف أثرًا في الدرس النحوي من ابن الحاجب.

كما أنَّه من المستبعَدِ أيضًا إرجاع ذلك إلى المعاصرة وحدها، فقد أشار ابن مالك في شرح التسهيل إلى معاصره أبي علي الشلوبين -مثلًا - في ثمانية وعشرين موضعًا، وأشار إلى ابن عصفور في اثني عشر موضعًا[1].

غير أننا يمكن -مع عدم إغفال جانب المعاصرة - أنْ نتلمَّس دوافع ابن مالك بالنظر إلى طبيعة شخصيته النحوية وموازنتها بشخصية ابن الحاجب، فبين الشخصيتين تشابه كبير؛ إذ يشتركان في سمة بارزة يقلُّ وجود مثلها عند النحويين المتأخرين، وهي بروز شخصيتيهما النحوية، وذلك من خلال جرأتهما في طرح آرائهما، وثقتهما بنفسيهما، التي ظهرت بشكل واضح في تعقباتهما الموفقة في كثير منها لآراء النحويين المتقدمين، والتي شكَّلت إضافة قيِّمة للتراث النحوي، وأثَّرت بدورها في تناول النحويين الذين جاؤوا بعدهم للقضايا النحوية.

وربما كان لهذا التشابه بين الشخصيتين أثرٌ في إذكاء روح المنافسة والتحدي في نفس ابن مالك تجاه ابن الحاجب؛ إذ أوجد في نفسه شعورًا بالغيرة منه، وترك هذا الشعور أثرًا في نفسه أودى به إلى هذا التجاهل له، بل إلى التقليل من شأنه، ويؤيد هذا ما اشتُهِر عنه من أنه كان يقول عن ابن الحاجب إنه أخذ نحوه عن صاحب المفصل

---

(١) استعنت في هذه الإحصائية بالبحث الإليكتروني في المكتبة الشاملة.

وصاحب المفصل نحوي صغير[١]، كما أن ابن حمدون ذكر أنَّه ورد أنَّ ابن مالك كان لا يقبل من شيخه ابن الحاجب عثرة[٢].

ومما زاد من حدة هذا الشعور أن ابن مالك وجد نفسه في موقف المواجهة معه وهو يضع كتابه التسهيل الذي يبدو أنَّه أعدَّه ليكون بديلًا للكافية بعد أن زاد فيه وأجاد واستدرك كثيرًا مما فات على ابن الحاجب، فكأنه بعد هذا كله عزَّ عليه أن يشير إلى أسبقية ابن الحاجب في بعض المواضع، ورآها لا تمثل في رأيه شيئًا في مقابل ما أضاف هو إلى متن الكافية، وفي الوقت نفسه لم يمكنه تجاهل تلك الآراء؛ لقناعته بوجاهتها، ثم لما أهمل ذكره في تلك المواضع وجد أنه من غير المقبول الإشارة إليه في مواضع فرعية وقد أهمل ذكره هناك، فأعرض عن ذكره نهائيًّا.

ولعل العبارة المنسوبة لابن مالك التي أشار فيها إلى أخْذِ ابن الحاجب نحوه عن الزمخشري تؤكد وَعْيَهُ بميدان هذه المنافسة المتمثل في المتون النحوية، فابن الحاجب لم يعاصر الزمخشري ليأخذ النحو عنه، وإنما مراده أنه احتذى في كافيته حذوه في المفصل، وهذان المتنان في نظره صغيران إذا ما قورنا بمتنه التسهيل الذي استوعب ما فيهما وزاد عليهما.

هذا مع أننا لسنا بحاجة لأن يصرح ابن مالك باسم ابن الحاجب في كتبه حتى نثبت تلك العلاقة بينه وبين تراثه، فقد ظهرت هذه الصلة جلية في:

**أولًا: شرحه للكافية:** فقد شرح ابن مالك كافية ابن الحاجب في كتابٍ اسمه

---

(١) انظر: الوافي بالوفيات ١٩/٣٢٤، وبغية الوعاة ١/١٣٤، ونفح الطيب ٢/٢٢٥.

(٢) انظر: حاشية ابن حمدون ١/١٤.

(التحفة)[١].

ولا يبدو أن ابن مالك كان معنيًّا بشرح عبارات الكافية بقدر ما كان معنيًّا بإبراز شخصيته هو من خلال تعقبه لعبارات الكافية والتنويه بالاستدراكات والمآخذ عليها، فهي السمة الأبرز في تعليقاته، من نحو قوله: (وحقه أن يقول كذا)[٢]، وقوله: (ليس بتحقيق)[٣]، وقوله: (كان الأجود كذا)[٤]، وقوله: (الأصح كذا)[٥]، و(الحق كذا)[٦]، و(المختار كذا)[٧] وقوله: (كان الأولى كذا)[٨]، وقوله: (بل كذا)[٩] وقوله: (فاته كذا)[١٠]، وقوله: (لا حاجة إلى كذا)[١١]، وقوله: (لا ينبغي كذا)[١]، وقوله:

---

(١) حقّق في رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية في جامعة أم القرى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م، كما طُبِعَ باسم ابن جماعة، بتحقيق الدكتور محمد محمد داود، وهو من إملاء ابن مالك عليه، يدل على ذلك قول ابن جماعة في مقدمته ٥٥: «هذا مختصر مشتمل على فوائد غزير نفعها... مما قيدته عن شيخنا حجة العرب الإمام العابد الناسك جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، متَّع الله بحياته ونفع ببركاته».

(٢) شرح الكافية ٥٧، ٦١.

(٣) المرجع السابق ٣٢٨.

(٤) المرجع السابق ٢٨١، ٣٣١.

(٥) المرجع السابق ٣٣٢.

(٦) المرجع السابق ١٧٠.

(٧) المرجع السابق ١٠٤.

(٨) المرجع السابق ٢٨٢، ٣٧٢.

(٩) المرجع السابق ٢٢٩.

(١٠) المرجع السابق ٣٤١، ٣٦٣.

(١١) المرجع السابق ١٥٢، ٣٠٠.

(ليس على عمومه)[٢]، وقوله: (ليس هذا مطلقًا)[٣]، و(ليس على إطلاقه)[٤]، وقوله: (ليس بلازم)[٥]، وقوله: (هذا سهو)[٦]، وقوله: (في هذا نظر)[٧].

وأحيانًا يحاول ابن مالك إبراز شخصيته من خلال تقويم عبارات ابن الحاجب والتنويه بها في مقابل عبارات غيره، من مثل قوله: «أجود من قولهم»[٨]، وقوله: «أحسن من قول غيره»[٩]، وقوله: «أجود من المفهوم من كلام الزمخشري والجرجاني»[١٠]، وقوله: «زاد بها على المفصل وأجاد»[١١].

**ثانيًا: اقتفاء أثره في التأليف:** فكما وضع ابن الحاجب متنًا في النحو وشرحه وضع كذلك ابن مالك متنًا ومثله معه وشرحهما، وكما نظم ابن الحاجب أرجوزة في النحو وشرحها نظم ابن مالك أرجوزة ومثلها معها، وشرح إحدى أرجوزتيه.

وقد اقتفى أثره حتى في تسميات مصنفاته، فابن الحاجب سمَّى متنه في النحو

---

=

(١) المرجع السابق ٨٣.

(٢) المرجع السابق ٣٣٦.

(٣) المرجع السابق ٣١٢، ٣١٣.

(٤) المرجع السابق ٢١١.

(٥) المرجع السابق ٢٥٥.

(٦) المرجع السابق ٢٩٠.

(٧) المرجع السابق ٢٧٠، ٢٧٨.

(٨) المرجع السابق ٦٤، ٦٩.

(٩) المرجع السابق ٦٦.

(١٠) المرجع السابق ٧٨.

(١١) المرجع السابق ٩٨.

الكافية ومتنه في الصرف الشافية، وابن مالك سمى أرجوزته في النحو والصرف الكافية الشافية، كما أن ابن الحاجب أسمى أرجوزته الوافية، وهو الاسم الذي اختاره ابن مالك لشرح أرجوزته الكافية الشافية.

## المبحث الثاني: مواضع تأثر ابن مالك في آرائه النحوية بابن الحاجب

### أولًا: في الحدود النحوية:

#### ١ -حدُّ الاسم المعرب:

عرَّف جمهور النحويين المعرب بأنه الذي يختلف آخره باختلاف العوامل[(١)].

ورأى ابن الحاجب أنَّ الأولى أن يقال في حد المعرب أنه المركَّب الذي لا يشبه مبنيَّ الأصل[(٢)].

وعرَّف ابن مالك الاسم المعرب بأنه الذي لا يضاهي الحرف، أي: لا يشابهه[(٣)].

ويلحظ أنه لا فرق في الدلالة بين قول ابن الحاجب (لا يشبه مبني الأصل) وقول ابن مالك (لا يضاهي الحرف، أي: لا يشابهه) وإن اختلفت عبارتهما، وإنما الفرق في زيادة كلمة (مركَّب) التي رآها ابن الحاجب ضرورية؛ احترازًا من المبنيات التي لا تشبه

---

(١) انظر: الإيضاح العضدي ٥٦/١، والتبصرة والتذكرة ٧٦/١، وشرح اللمع لابن برهان ٧/١، ٧/١، المفصل ٤٤، المرتجل ٣٤، والمقدمة الجزولية ٧، واللباب في علل البناء والإعراب ٥٢/١، والفصول الخمسون ١٥٤، والمقرب ١٤٧/١. وهو المفهوم من كلام سيبويه في الكتاب ١٣/١، والمبرد في المقتضب ١٤٢/١، وابن السراج في الأصول ٤٥/١.

(٢) انظر: الكافية ١١، والإيضاح في شرح المفصل ٧٢/١. ولابن السراج في الأصول ٤٥/١ عبارة قريبة من هذا الحد؛ إذ يقول: «الإعراب الذي يلحق الاسم المفرد السالم المتمكن، والمراد بالتمكن (بالمتمكن) ما لم يشبه الحرف قبل التثنية والجمع الذي على حد التثنية». كما أن ابن جني في اللمع ٤٨ قد جمع هذا مع حد المتقدمين في حد واحد فقال: «فالاسم المتمكن ما تغير آخره لتغير العامل فيه، ولم يشبه الحرف».

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ١٧٤/١. ولم يتطرق في التسهيل ٧ إلى حد الاسم المعرب، وإنما عرَّف الإعراب بأنه ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف.

الحروف، كأسماء الأصوات ونحو: أ، ب، ت، وواحدْ، اثنانْ، ثلاثةْ[١].

وعلَّق الرضي على هذا القيد بقوله: «ولفظ المركب يطلق على شيئين: على أحد الجزأين أو الأجزاء الأُخر، كما يقال في (ضرب زيد) مثلًا: إن زيدًا مركب إلى ضرب، وضرب مركب إلى زيد، فهما مركبان، ويطلق على المجموع فيقال: (ضرب زيد) مركب من ضرب ومن زيد، وهذا كما يقال مثلًا لأحد الخفين هو زوج الآخر، وتقول لهما معًا زوج.

ومراد المصنف المعنى الأول، وليس بمرضيٍّ؛ لأن المركب في اصطلاحهم في المجموع أشهر منه في كل واحد من جزأيه أو أجزائه، فيوهم أن المعرب من الأسماء لا يكون إلا مركبًّا من شيئين فصاعدا، كخمسة عشر ونحوه.

وهذا دأبُ المصنف، يورد في حدود هذه المقدمة ألفاظًا غير مشهورة في المعنى المقصود؛ اعتمادًا منه على عنايته»[٢].

وقد صدق الرضي، فالعبارة حقًّا موهمة، بدليل أن ابن الحاجب نفسه وجد نفسه مضطرًّا في أحد إملاءاته إلى إيضاح المقصود وإزالة الإيهام بعد أن وجد أن بعض أصحابه توهموا أن المركب لا يطلق إلا على الجملة بكمالها[٣].

**٢ - حد الاسم المبني:**

هو عند جمهور النحويين الذي لا يختلف آخره باختلاف العوامل[٤].

---

(١) انظر: شرح المقدمة الكافية ٢٣٥/١، وشرح الكافية للرضي ٤١/١/١.

(٢) شرح الكافية ٣٩/١/١.

(٣) الأمالي ٥٥٢/٢.

(٤) انظر: الإيضاح العضدي ٦٠/١، والإنصاف ٣٦/١، واللباب في علل البناء والإعراب ٦٦/١، والمرتجل ٣٥، والفصول الخمسون ١٥٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٣، =

وعرَّف ابن الحاجب الاسم المبني بأنه ما ناسب مبنيَّ الأصل أو وقع غير مركَّب[١].

وفسَّر مراده بمبنيِّ الأصل بأن فيه تنبيهًا على أن البناء يكون لمشابهة ما كان مبنيًّا بالأصالة وإن وجد فيه سبب الإعراب، وهو التركيب الإسنادي[٢].

كما فسَّر مراده بانعدام التركيب بأن فيه تنبيهًا على أن الاسم قد يبنى لفقدان سبب الإعراب، وهو التركيب الإسنادي، فإذا وقع غير مركب تعذَّر الإعراب لفقدان سببه[٣].

ثم نبَّه إلى أن (أو) التي بين جزأي العبارة لا تفسد الحد؛ لأن المراد ما كان على أحد هذين الوصفين لا للشك[٤].

وتابع ابن مالك ابن الحاجب في حدِّه المبني بأنه ما أشبه الحرف، غير أنَّه أورده في سياق تعليله للبناء؛ إذ يقول في ألفيَّته:[٥]:

والاسمُ منه معربٌ ومبني لِشَبَهٍ من الحروفِ مُدْني

**ثانيًا: في الأحكام النحوية:**

**١ -جواز مجيء الحال جامدة دون تأويل بمشتق:**

---

=

والمقرب ٢٨٩/١. وهو المفهوم من كلام سيبويه في الكتاب ١٣/١، والمبرد في المقتضب ١٤٢/١، وابن السراج في الأصول ٤٥/١.

(١) الكافية ٣٢.

(٢) شرح المقدمة الكافية ٦٧١/٢.

(٣) المصدر السابق ٦٧١/٢.

(٤) المصدر السابق ٦٧٢/٢.

(٥) الألفية ٧١.

يشترط جمهور النحويين في الحال أن تكون مشتقة، ويؤولون ما ورد منها جامدًا بالمشتق[١].

واعترض ابن الحاجب هذا الشرط بقوله: «فلا ينظر إلى ما يقوله كثير من النحويين من أنها مشتقة»[٢]، وقال في موضع آخر: «فلا حاجة إلى اشتراط الاشتقاق ولا إلى تكلفه؛ لاستقلال ما يدل على الهيئة»[٣].

ووصف الرضي موقف ابن الحاجب هذا بأنه الحق، وأنه «ردٌّ على النحاة، فإن جمهورهم اشترطوا اشتقاق الحال، وإن كان جامدًا تكلفوا ردَّه بالتأويل إلى المشتق»[٤].

وظهر ابن مالك في التسهيل موافقًا لابن الحاجب؛ إذ يقول: «واشتقاقه وانتقاله غالبان لا لازمان»[٥]. ثم يقول شارحًا عبارته: «كون الحال بلفظ مشتق وبمعنى منتقل -كـ (جئت راكبًا وذهبت مسرعًا) - أكثر من كونه بلفظ جامد أو معنى غير منتقل؛ لأن اللفظ المشتق الدال على معنى منتقل أكثر في الكلام مما ليس كذلك... وإنما كان الحال جديرًا بوروده مشتقًا وغير مشتق ومنتقلًا وغير منتقل لأنه خبر في المعنى،

---

(١) انظر: الكتاب ١/٣٩٢، والمقتضب ٣/٢٣٦، والمقدمة الجزولية ٨٩، واللباب في علل البناء والإعراب ١/٢٨٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٦١، والفصول الخمسون ١٨٦ - ١٨٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٣٢.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٠٢.

(٣) شرح المقدمة الكافية ٢/٥٠٩.

(٤) شرح الكافية ١/٢/٦٦٢.

(٥) التسهيل ١٠٨.

والخبر لا حجر فيه، بل يرد مشتقًا وجامدًا ومنتقلًا ولازمًا، فكان الحال كذلك»[١].

لكنه ظهر بعد ذلك في سياق حديثه عن الخلاف في تأويل (كلمته فاه إلى في) كالموافق لرأي سيبويه؛ إذ يقول: «وأولى الثلاثة[٢] أولها؛ لأنه قولٌ يقتضي تنزيل جامد منزلة مشتق على وجه لا يلزم منه لبسٌ ولا عدم للنظير، وذلك موجود بإجماع في هذا الباب وغيره، فوجب الحكم بصحته»[٣].

والذي يبدو أنَّ تأييد ابن مالك لرأي سيبويه في تأويل قولهم: (كلَّمته فاه إلى فيَّ) إنَّما كان في مقابل الرأيين الآخرين، أي: في إعراب (فاه إلى فيَّ) حالًا في مقابل مَنْ أعربها خلاف ذلك، ولا يعني ذلك أنَّه عدل عن رأيه الموافق لابن الحاجب في عدم اشتراط الاشتقاق في الحال.

وكذلك الحال في الألفية، فقد ظهر موافقًا لابن الحاجب في عدِّه الاشتقاق غالبًا لا لازمًا في قوله:

الحـال وصفٌ فضلةٌ منتصِبُ ... مُفْهِمُ في حالٍ كـ فردًا أذهبُ[٤]

وكـونُـه منتقـلًا مشتقًّـا ... يغلِبُ لـكنْ لـيس مستحَقًّا[٥]

---

(١) شرح التسهيل ٢/٣٢٢ -٣٢٣.

(٢) يريد الآراء الثلاثة التي أشار إليها قبلُ في إعراب (فاه إلى في) في قولهم: (كلمته فاه إلى فيَّ)، وهي: أولًا: رأي سيبويه: أنه منصوبٌ على الحال؛ لأنه واقعٌ موقع (مشافهًا)، والثاني: مذهب الكوفيين: أنَّ أصله: كلَّمته جاعلًا فاه إلى فيَّ، والثالث: مذهب الأخفش: أنَّ أصله: كلَّمته مِنْ فيه إلى فيَّ.

(٣) شرح التسهيل ٢/٣٢٤ -٣٢٥.

(٤) الألفية ١١١.

(٥) الألفية ١١١.

إلَّا أن في قوله (وصفٌ) في البيت ما قد يفهم منه الاقتصار على الاشتقاق دون الجمود، ولذلك استشكلت هذه العبارة على الشاطبي، ولم يرها متسقة مع منهج ابن مالك في إثبات الجمود وارتضائه، يقول: «فالجمود على الجملة في الحال شهير كثير، بحيث لا يخرج عن باب الحال، كقوله تعالى: ﴿ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ ﴾[1] .... إلى أشياء لا تنحصر، إلا أن الاشتقاق أكثر على كل حال، وإذا كان كذلك أشكل تفسير الوصف بكل تقدير»[2].

ثم يقول: «فإن قيل: إنَّ التأويل فيما جاء من الأحوال الجامدة ممكنٌ، فينصرف به الجامد إلى الاشتقاق، ولا يبقى في هذا الوجه إشكال، فالجواب أن كلامه يدفع هذا، حيث أثبت الجمود في الحال وارتضاه، ولم يرتض القول بلزوم الاشتقاق وتأويل ما جاء من الجوامد»[3].

لكن الشاطبي عاد بعد التأمل ليوفق بين عبارات ابن مالك ويزيل شبهة الاضطراب؛ إذ يقول: «وكأن الناظم نبَّه هنا على مسألتين: إحداهما: أن المستقر في كلام العرب من وصف الاشتقاق والانتقال أنه يغلب ولا يلزم، فقوله: (وكونه منتقلًا مشتقا يغلب) بيان أن كلام العرب هكذا، ولا يريد أنه شرطٌ للنحويين شرطوه غالبًا؛ لأن هذا لا معنى له، وإنما كان يكون شرطًا للنحويين لو قال مثلًا: (والأحسن أو الأولى كونه منتقلًا مشتقا)، أو يقول: (ويضعف في القياس كونه غير مشتق أو غير منتقل)، أو ما أشبه ذلك... وينبني على ذلك المسألة الثانية، وهي أن شرطي الانتقال

---

(١) النساء ٧١.

(٢) المقاصد الشافية ٣/ ٤١٨ -٤١٩.

(٣) المرجع السابق ٤١٨/٣.

والاشتقاق عنده غير مشترطين، بل يجوز عنده أن يأتي الحال جامدًا ولازمًا»[١].

**٢ -مجيء الإضافة بمعنى (في):**

تأتي الإضافة عند جمهور النحويين بمعنى اللام، كـ (غلام زيد)، وبمعنى (مِنْ)، نحو (خاتم فضة)[٢].

وعلَّق ابن الحاجب في شرحه للمفصل على تقييد الزمخشري[٣] لمجيئها على هذين المعنيين بكون ذلك في الأمر العام قائلًا: «قوله: (في الأمر العام) الأَولى أنْ يحمل على الاحتراز من مثل قولك: (ضربُ اليوم) و (مكرُ الليل)، فإن هذا بمعنى (في)»[٤].

ثم عاد في الكافية[٥] ليجعل مجيء الإضافة بمعنى (في) ضربًا ثالثا يضاف إلى المعنيين السابقين، واصفًا إياه بالقلة، ومشترطًا أن تكون الإضافة فيه إلى الظرف.

وتابعه ابن مالك في عدِّ هذا المعنى ثالثًا قسيمًا لأخويه؛ ناصًّا على ذلك في الألفية[٦]، وفي التسهيل[٧]، ومشيرًا في شرحه للكافية الشافية[٨] إلى أنَّ أكثر النحويين قد أغفلوا الإضافة بمعنى (في) وهي ثابتةٌ في الكلام الفصيح، مستشهدًا بحشد من

---

(١) المرجع السابق ٤٢٦/٣.

(٢) انظر: الأصول ٣/٢، والإيضاح العضدي ٢٧٨/١، والخصائص ٢٦/٣، واللمع ١٣٦، والمفصل ١١٩، والمرتجل ٢٦٠، والمقدمة الجزولية ١٣١، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٨٨/١، والفصول الخمسون ٢٢٤، والتوطئة ٢٤٩، والمقرب ٢٠٩/١.

(٣) المفصل ١١٩.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٣٦٨/١.

(٥) الكافية ٢٨.

(٦) الألفية ١١٧.

(٧) التسهيل ١٥٥.

(٨) شرح الكافية الشافية ٩٠٦/٢.

الشواهد القرآنية والشعرية.

ثم أعاد الكلام نفسه في شرحه التسهيل، لكنه هذه المرة أطلق نسبة الإغفال إلى النحويين ولم يستثن أحدًا؛ إذ يقول: «وقد أغفل النحويون التي بمعنى (في) وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح...»[(١)]

ولا ريب أن هذا الإطلاق يشعر مَنْ لم يطلع على كافية ابن الحاجب أنَّ ابن مالك هو صاحب السبق في التنبيه إلى هذا المعنى.

ولعل من ضمن هؤلاء الذين لم يطلعوا عليها أبو حيان الذي قال بعد أن نقل كلام ابن مالك المشار إليه آنفا: «وهذه الإضافة بمعنى (في) لا أعلم أحدًا ذهب إليها غيره»[(٢)].

وعلَّق ناظر الجيش على هذه العبارة بقوله: «أما قوله: (إنه لا يعلم أحدًا ذهب إلى ذلك غير المصنف) فيعطي أن المصنف هو المنفرد بهذا القول، ولكن قول المصنف: (قد أغفل ذلك أكثر النحويين) يفهم منه أنَّ أقلهم لم يغفله، بل ذكره، ثم إن ابن الحاجب ذكر المسألة في مقدمته، وربما اتَّبع الزمخشري»[(٣)].

---

(١) شرح التسهيل ٣/٢٢١.

(٢) التذييل والتكميل ١٢/٩. وقد عاد أبو حيان في الارتشاف ٤/١٨٠٠ لينسب القول بالإضافة بمعنى (في) إلى عبد القاهر، كما نسبها إليه ابن الخباز في توجيه اللمع ٢٥٢، وإليه وإلى الزمخشري ابن إياز في المحصول ٢/٧٧٠. فأما عبد القاهر فلم أقف على ذلك في شيء من كتبه المطبوعة، وأما الزمخشري فقد أشار في الكشاف ١/١٢٧، ٢/٣٢ إلى هذا المعنى للإضافة عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ﴾، لكنه لم يذكره ضمن معاني الإضافة في المفصل

(٣) تمهيد القواعد ٧/٣١٦٣.

### ٣ -جواز العطف على اسم (أنَّ) المفتوحة بالرفع:

أجاز النحويون باتفاق[١] العطف على محل اسم (إنَّ) المكسورة بالرفع بعد ذكر الخبر، نحو (إن عمرًا قائم وزيد).

وأما العطف على اسم (أنَّ) المفتوحة فالمشهور عدم جوازه[٢]، وحكى ابن عصفور اتفاق البصريين والكوفيين على ذلك [٣]، وأجازه ابن جني[٤].

ووجهُ منعِه أن (أنَّ) المفتوحة في تقدير مفرد، والعطف على تقدير جملة، ولا يستقيم عطف الجملة على مفرد[٥].

وأجاز ابن الحاجب العطف على (أنَّ) المفتوحة إذا كانت في تأويل جملة؛ قياسًا على المكسورة، نحو: (علمت أنَّ زيدًا قائم وعمرو)؛ لأنها في معنى (إنَّ زيدًا قائم وعمرو)، ولذلك لا تدخل (علم) إلا على المبتدأ والخبر، بدليل وجوب كسر همزة (إنَّ) في نحو: (علمت إنَّ زيدًا لقائم)[٦].

وأشار ابن الحاجب إلى أن هذا الموضع لم ينبِّه إليه أحد من النحويين[٧]، وأنَّ

---

(١) انظر: أخبار أبي القاسم الزجاجي ٢٥، والتسهيل ٦٦. وينظر: الكتاب ٢٣٨/١، ومعاني القرآن للفراء ٣١٠/١، والأصول ٢٤٠/١.

(٢) انظر: الأصول ٢٤٠/١، وشرح السيرافي (طبعة دار الكتب العلمية) ٤٧٣/٢، والإيضاح العضدي ١٥١/١، وشرح الكافية للرضي ١٢٦١/٢/٢.

(٣) شرح الجمل ٤٥٧/١.

(٤) في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٣١ -٣٣.

(٥) انظر: شرح الكافية للرضي ١٢٦١/٢/٢.

(٦) انظر: شرح المقدمة الكافية ٩٦٨/٣، والأمالي ١٨٢/١..

(٧) بل نبَّه إليه ابن جني في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٣٣.

نصَّهم على جواز العطف على اسم (إنَّ) دون غيرها[١] يوهم أنَّهم يمنعون العطف على اسم المفتوحة، وليس الأمر كذلك[٢].

واحتجَّ لتقوية رأيه بمفهوم كلام سيبويه قائلًا: «ولذلك أورد سيبويه في هذا الباب قول الشاعر:

وإلا فاعلموا أنَّا وأنتم بُغاةٌ ما بَقينا في شِقاقِ[٣]

مستشهدًا به على العطف محل المكسورة بتقدير حذفِ الخبر من الأول، قاصدًا إلى أن المعنى: فاعلموا أنا بغاة وأنتم بغاة، وذلك حكمُ المكسورة صريحًا، فلولا أنها في حكم المكسورة صريحًا لما جاز ذلك. ولذلك حمل قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ﴾[٤] على أن (ورسوله) معطوفٌ على محل اسمها وإن كانت مفتوحة لما كانت في تأويل المكسورة»[٥].

وسار ابن مالك على خطى ابن الحاجب، فأجاز العطف على اسم (أنَّ) المفتوحة، مشترطًا الشرط الذي اشترطه، ومحتجًا بما احتج به من مفهوم كلام سيبويه، يقول: «ومثل (إنَّ) و(لكنَّ) في رفع المعطوف على معنى الابتداء (أنَّ) إذا

---

(١) يظهر أنَّ مراده بـ (دون غيرها) أي: دون التي على صورتها، وهي المفتوحة، لا أنه يريد: دون غيرها من سائر أخواتها، لأن النحويين -بما فيهم ابن الحاجب نفسه في الكافية ٥٣ - نصوا على (لكن) وسووها بـ (إنَّ) في جواز العطف.

(٢) الأمالي ١/١٨٢.

(٣) من الوافر، لبشر بن أبي خازم في ديوانه ١١٦، والكتاب ٢/١٥٦، وبلا نسبة في: معاني القرآن للفراء ١/٣١١، والأصول ١/٢٥٣، والمفصل ٣٨٠.

(٤) التوبة ٣.

(٥) شرح المقدمة الكافية ٣/٩٦٨.

تقدمها عِلْمٌ أو معناه، فمعناه كقوله تعالى: ﴿ وَأَذَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾، وصريح العِلْمِ كقول الشاعر:

وإلا فاعلموا أنَّا وأنتم بُغاةٌ ما بَقينا في شِقاقِ

تقديره عند سيبويه: فاعلموا أنَّا بغاة وأنتم كذلك، حملَه على التقديم والتأخير كما حملَ آية المائدة، فسوَّى بين (إنَّ) و(أنَّ)، فصحَّ أنَّ مَنْ فرَّق بينهما على الإطلاق مخالف لسيبويه»[(١)].

ونبَّه الدماميني عند شرحه لعبارة ابن مالك في التسهيل إلى أسبقية ابن الحاجب، ثم ساق كلامه في الأمالي بنصه[(٢)].

**ثالثًا: في الإعراب:**

**١ - علامة بناء المنادى المفرد المعرفة:**

ذهب جمهور النحويين إلى أن المنادى المعرفة المفرد مبني على الضم[(٣)].

وذهب ابن الحاجب إلى أنه مبني على ما يرفع به[(٤)]، وعلل ذلك بقوله: «هذا

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٥٠ -٥١.

(٢) تعليق الفرائد ١/ ٨٥ -٨٦.

(٣) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ٦٥، والمقتضب ٤/ ٢٠٤، والأصول ١/ ٣٣٢، والجمل ١٤٧، والإيضاح العضدي ٢٤٥، واللمع ١٦٨، والمقدمة الجزولية ١٨٦، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٣٨، والتوطئة ٢٨٨، والفصول الخمسون ٢١٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٢٩، والمقرب ١/ ١٧٥. وعلى هذا ظاهر كلام سيبويه في الكتاب ٢/ ١٩٨ - ١٩٩.

(٤) الكافية ١٩، وشرح الوافية ١٩١.

أولى من قولهم (ويبنى على الضم)؛ لأن نحو: يا زيدان، ويا زيدون مفرد مبني وليس على الضم، فإذا قيل: (ويبنى على ما يرفع به) جمع الجميع مثل: يا زيدُ، ويا رجلُ، ويا زيدان، ويا زيدون»[١].

وعلق الرضي على ذلك بقوله: «إنما قال: (على ما يرفع به) ليكون أعمَّ مِنْ قولهم: (يبنى على الضم)، فإنَّ نحو: يا زيدان، ويا زيدون خارج منه»[٢].

وقد اقتفى ابن مالك أثر ابن الحاجب؛ إذ يقول في ألفيته:

وابنِ المعرَّفَ المنادى المفردا على الذي في رَفْعِهِ قد عُهِدا[٣]

ثم يقول شارحًا بيته: «ويبنى على ما يرفع به قبل أن ينادى»[٤]. وكرر العبارة نفسها في التسهيل[٥].

**٢ - علامة بناء اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مفردًا:**

ذهب جمهور النحويين المتقدمين إلى أنَّ اسم لا النافية للجنس المفرد يبنى على الفتح[٦].

وذهب ابن الحاجب إلى أنه يبنى على ما ينصب به[٧]، وعلل لذلك بقوله: «هذا

---

(١) انظر: شرح المقدمة الكافية ٤١٢/٢.

(٢) شرح الكافية ٤١٠/١/١.

(٣) الألفية ١٣٩.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ١٢٩٥/٣.

(٥) التسهيل ١٧٩.

(٦) انظر: الكتاب ٢٧٤/٢، والمقتضب ٣٥٧/٤، والأصول ٣٧٩/١، والجمل ٢٣٧، والإيضاح العضدي ٢٥٤/١، واللمع ٩٧، والتبصرة والتذكرة ٣٨٦/١، والمفصل ١١١، واللباب في علل البناء والإعراب ٢٣٠/١، والتوطئة ٣١٢.

(٧) الكافية ٢٧، وشرح الوافية ٢٣٩.

أولى من قولهم: (مبنيٌّ على الفتح)، فإنا نقول: لا غلامَين لك وليس مبنيًّا على الفتح، وكذلك: لا مسلمِين لك»[١].

وتابع ابن مالك في التسهيل ابنَ الحاجب؛ إذ يقول: «إلا أن الاسم إن لم يكن مضافًا ولا شبيهًا به رُكِّبَ معها وبني على ما ينصب به»[٢].

وقال شارحًا ومعلِّقًا: «ويتناول قولي: في المركب: (على ما كان ينصب به) المبنيَّ على فتحة نحو: لا إله إلا الله، و: ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ إِنَّهُمۡ لَآ أَيۡمَٰنَ لَهُمۡ﴾[٣]، والمبني على ياء مفتوح ما قبلها، كقول الشاعر:

تعزَّ فلا إلْفَيْنِ بالعيش مُتِّعا ولكنْ لِوُرَّادِ المنونِ تَتَابعُ[٤]

والمبني على ياء مكسور ما قبلها، كقول الشاعر:

يُحْشَرُ الناسُ لا بنينَ ولا آبا ءَ إلا وقد عَنَتْهم شؤونُ[٥]

والمبني على كسرة، كقول سلامة بن جندل[٦]:

إنَّ الشبابَ الذي مَجْدٌ عواقِبُه فيه نَلَذُّ ولا لذَّاتِ للشِّيبِ»[٧]

---

(١) شرح المقدمة الكافية ٢/٥٧٠. وينظر: شرح الوافية ٢٣٩.

(٢) التسهيل ٦٧.

(٣) التوبة ١٢.

(٤) من الطويل، ولا يعرف قائله. نظر: التذييل والتكميل ٥/٢٢٨، وشرح شذور الذهب ٧١، والمقاصد النحوية ٢/٧٩٢.

(٥) من الخفيف، ولا يعرف قائله. انظر: التذييل والتكميل ٥/٢٢٨، والمقاصد النحوية ٢/٧٩٣.

(٦) من البسيط، في ديوان سلامة ٢٢٤ برواية لا شاهد فيها. وبالتي فيها شاهد في: المفضليات ١٢٠، وشرح الجمل للزجاجي ٢/٢٧٢، وتعليق الفرائد ٤/٩٥.

(٧) شرح التسهيل ٢/٥٥.

ويلحظ أن ابن مالك أشار إلى صنفٍ ثالثٍ غير جمع المذكر السالم والمثنى اللذين ذكرهما ابن الحاجب لم تشمله عبارة النحويين القدماء، وهو الجمع المؤنث السالم الذي ينبغي وفق عبارة ابن الحاجب أن يبنى على الكسر؛ لأنه علامة نصبه.

ولعل ابن الحاجب ترك التمثيل به لأنَّه يجوز في بناء اسم (لا) إذا كان جمع مؤنث سالمًا الفتح والكسر[(١)]، وعلى هذا فالقول إنه مبني على ما ينصب به ليس لازمًا، كما في غيره.

وكان ابن مالك قد سار في ألفيته على مذهب الجمهور؛ إذ يقول:

ورَكِّبِ المفردَ فاتحًا كـ لا حولَ ولا قوَّةَ والثاني اجعلا[(٢)]

كما يقول في شرحه للكافية الشافية: «فإن كان مفردًا -أي: غير مضاف ولا شبيهٍ به - بني معها على الفتح تشبيهًا بخمسة عشر»[(٣)].

**٣ - علامة رفع الجمع المذكر السالم المضاف إلى ياء المتكلم:**

إذا أضيف الجمع المذكر السالم إلى ياء المتكلم فلا يخلو أن يكون مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورا، فإن كان منصوبًا أو مجرورًا أدغمت الياء في الياء، نحو (مسلمِيَّ)، وإن كان مرفوعًا فالأصل أنه (مسلموي)، ثم تقلب الواو ياء لسكونها قبل الياء،

---

(١) انظر: المسائل الحلبيات ٣١١ -٣١٢، وشرح التسهيل ٢/٥٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٧٢، وشرح الكافية للرضي ١/٢/٨١٨، والتذييل والتكميل ٥/٢٣٠. ونسب ابن مالك إلى ابن عصفور أنه يوجب الفتح، وكلامه في شرح الجمل على خلاف ذلك.

(٢) الألفية ٩٦.

(٣) شرح الكافية الشافية ١/٥٢٢.

وتدغم الياء في الياء، فيقال أيضًا: (مسلمِيَّ)[١].

وعلامة الإعراب في حال النصب والجر ظاهرة لا إشكال فيها؛ لأن الياء باقية بعد الإضافة، وأما في حال الرفع فالأمر مشكل؛ لأن الواو التي هي علامة الرفع قد انقلبت ياء.

ولهذا عدَّ ابن الحاجب إعراب جمع المذكر السالم المضاف إلى ياء المتكلم في حال الرفع من الإعراب التقديري لا اللفظي، يقول: «فعُلِم أنَّه عُدِل عن الواو التي كانت علامة الرفع لأجل الاستثقال لها مع الياء، كما عُدِلَ عن رفع (قاضٍ) بالضمة لأجل الاستثقال لها، فوجب أن يحكم عليه في حال الرفع بالإعراب تقديرا»[٢].

ويقول في موضعٍ آخر في سياق حديثه عن إعراب المنقوص في حالتي الرفع والجر منوِّهًا بأسبقيته في ذِكْرِ هذا النوع من الإعراب التقديري للحروف: «ولا أعرف أحدًا ذكر الإعراب المحليَّ بالحرف، وهو ثابتٌ من غير شك في مثل (ضاربيَّ) ونحوه في حال الرفع، وبيانه أن أصله (ضاربوني) باتفاق، فحذفت النون للإضافة، ثم قلبت الواو ياء على ما يقتضيه أصل الإعلال في مثلها، ثم أدغمت، فتعذَّر[٣] التلفظ بحرف الإعراب للاستثقال، وهذا معنى المعرب بالحركات تقديرًا»[٤]

وسار ابن مالك في التسهيل[٥] على نهج ابن الحاجب؛ عادًّا الجمع المذكر السالم

---

(١) انظر: الكتاب ٤١٤/٣، والأصول ٣٦٥/٢، والخصائص ١٧٥/١، ونتائج الفكر ٢٤٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢١٢/٢.

(٢) شرح المقدمة الكافية ٢٥٧/١.

(٣) في العبارة تجوز، فالتلفظ به غير متعذر، بل ثقيل، كما سيشير.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٨٤/١.

(٥) ص ١٦١.

المضاف إلى ياء المتكلم في حال الرفع من الإعراب التقديري.

ونوَّه أبو حيان بمتابعة ابن مالك لابن الحاجب في هذه المسألة؛ إذ يقول: «وما ذهب إليه من أن إعراب هذا مقدَّرٌ تقدَّمه إليه أبو عمرو بن الحاجب»[١]. كما نبَّه إليه أيضًا ابن عقيل بقوله: «وسبقه إلى هذا ابن الحاجب»[٢]، وكذلك فعل ناظر الجيش[٣].

هذا مع أنهم لم يرتضوا هذا المسلك، وحجتهم في ذلك أن التقدير للشيء المعدوم، والواو موجودة ولكنها انقلبت ياء، كما انقلبت الواو في (ميزان) إلى ياء والياء في (موقن) إلى واو، وكما لا يقال إن الواو والياء فيهما مقدرة لا يقال هنا كذلك[٤].

ولا يبدو قياسهم هذا صالحًا؛ لأن واو الجمع في المذكر السالم حرف إعراب، وليس الأمر كذلك في واو (ميزان) وياء (موقن).

**رابعًا: في التعليل:**

**١ -علة بناء كم الخبرية:**

المشهور عند النحويين في علة بناء كم الخبرية أنها بنيت حملًا على (رب)؛ لكونها نقيضة لها في المعنى[٥].

---

(١) التذييل والتكميل ١٢/١٥٤.

(٢) المساعد ٢/٣٧٤.

(٣) تمهيد القواعد ٧/٣٢٧٤.

(٤) انظر: التذييل والتكميل ١٢/١٥٤، والمساعد ٢/٢٧٤.

(٥) انظر: الجمل للزجاجي ١٣٦، وعلل النحو ٤٠٣، وشرح اللمع لابن برهان ٢/٤٢٧، وأسرار العربية ٢١٤، واللباب في علل البناء والإعراب ١/٣١٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٢٥ -١٢٦، وتوضيح المقاصد ٤/١٣٤.

وأضاف ابن بَرهان وابن يعيش احتمالًا آخر، وهو أن يكون سبب بنائها كونها بلفظ الاستفهامية[١]، وزاد معه ابن الحاجب شبه المعنى أيضًا، فجوَّز أن تكون علة البناء مشابهتها للاستفهامية لفظًا وأصل معنى[٢].

واختار ابن مالك في التسهيل هذا التعليل الذي جوَّزه ابن الحاجب؛ إذ يقول: «وبنيت في الاستفهام لتضمنها معنى حرفه، وفي الخبر لشبهها بالاستفهامية لفظًا ومعنى»[٣].

ولا فرق بين العبارتين سوى أن ابن مالك استغنى عن كلمة (أصل) التي قيَّد بها ابن الحاجب شبه المعنى، وهو إنما فعل ذلك ليحصر الشبه في المعنى الأصلي المشترك بينهما، وهو الكناية عن العدد كما يبدو من سياق كلامه[٤].

**٢ - علة ردِّ القول بأن تأويل (ضربي زيدًا قائما): ضربتُ زيدًا قائمًا:**

للنحويين في تأويل (ضربي زيدًا قائمًا) ونحوها مما استغني فيه عن الخبر أقوال، منها:

---

(١) في الموضعين السابقين أعلاه.

(٢) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٥٠١/١.

(٣) التسهيل ١٢٦.

(٤) قال في الإيضاح في شرح المفصل ٥٠١/١: «فيجوز أن يكون لشبهها بأختها لفظًا وأصل معنى، وهو كناية للعدد». وتجدر الإشارة إلى أنه في شرح المقدمة الكافية ٧٦٢/٣ أطلق القول بالشبه دون تحديده بلفظ أو معنى.

الأول: أن أصله: ضربي زيدًا إذا كان قائما، وهو مذهب البصريين[١].

الثاني: أن أصله: ضربي زيدا قائمًا حاصل، وهو مذهب الكوفيين[٢].

الثالث: أن فاعل المصدر أغنى عن الخبر، كما أن فاعل اسم الفاعل أغنى عنه في (أقائم الزيدان)؛ لكونه بمعنى: ضربت زيدًا قائمًا، كما أن (أقائم الزيدان) بمعنى: أيقوم الزيدان، وعزي هذا القول إلى ابن درستويه[٣].

الرابع: أن أصله: ضربي زيدًا ضربُه قائما، وعزي إلى الأخفش[٤].

وضعَّف ابن الحاجب[٥] القول الثالث المنسوب لابن درستويه من وجهين، لفظي، ومعنوي:

أما اللفظي: فإنه لو كان المبتدأ قائمًا مقام الفعل لاستقل بفاعله كما استقل اسم الفاعل بفاعله في (أقائم الزيدان)؛ إذ لو قيل: (ضربي) أو: (ضربي زيدًا) لم يكن كلاما.

وأما المعنوي: فإن المراد الإخبار بضربٍ عن زيد في حال القيام، وهذا التقدير لا يمنع من أن يكون ثم ضربٌ في غير حال القيام.

---

(١) انظر: الكتاب ٤١٩/١، والأصول ٢٣٧/٢، وشرح السيرافي ٤٤/٦، والإيضاح العضدي ٧٨/١، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٩٢، واللباب في علل البناء والإعراب ١٤٥/١، وشرح الجمل لابن خروف ٣٨١/١ -٣٨٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٦/١.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن بابشاذ ٩٢، والمقتصد ٢٤٠/١ -٢٤١، واللباب في علل البناء والإعراب ١٤٥/١، وشرح التسهيل ٢٧٨/١، وشرح الكافية للرضي ٣١٨/١/١.

(٣) ممن عزاه له ابن فلاح في المغني ٧٠١/١، والرضي في شرح الكافية ٣١٨/١/١، وأبو حيان في التذييل والتكميل ٢٨٨/٣. وأجاز ابن بابشاذ هذا التأويل في شرح المقدمة المحسبة ٣١٣/٢.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢٨٠/١، وشرح الكافية للرضي ٣١٨/١/١.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ١٦٤/١.

وتابع ابن مالك ابن الحاجب في توهين هذا الرأي، مكتفيًا بالاحتجاج بالوجه اللفظي؛ إذ يقول: «وأما الوجه الثالث..... فضعفُه بيِّنٌ؛ لأنه لو صحَّ لصحَّ الاقتصار على المصدر والفاعل كما يصح الاقتصار على الوصف وفاعله، فكان يقال: (ضربي) فيحسن السكوت عليه لأن فيه معنى (ضربت) كما يحسن السكوت على (أقائم الزيدان) لأن فيه معنى (أيقوم الزيدان)، وفي امتناع ذلك وجواز هذا دليل على فساد القول بتساويهما»[(١)].

**خامسًا: في الترجيح والاعتراض:**

**١ - رافع الفعل المضارع:**

اختلف النحويون في رافع الفعل المضارع، فذهب البصريون[(٢)] إلى أن رافعه وقوعه موقع الاسم، وذهب الكوفيون[(٣)] إلى أن رافعه تجرُّده من النواصب والجوازم، وذهب الكسائي[(٤)] إلى أن رافعه ما في أوله من حروف المضارعة.

واختار ابن الحاجب مذهب الكوفيين[(٥)]؛ معللًا اختياره بأنه أقرب إلى المتعلم

---

(١) شرح التسهيل ١/٢٨١.

(٢) انظر: الكتاب ٩/٣ -١٠، ومعاني القرآن للأخفش ١/١٣٣، والمقتضب ٥/٢، والأصول ١٤٦/٢، والجمل للزجاجي ٧، والإيضاح العضدي ٦٩/١، واللمع ١٨٣، والمفصل ٣١٣ -٣١٤، والمرتجل ١١٥، والمقرب ٢٦٠/١.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٥٣/١، والمحلى (وجوه النصب) ١١٥، وشرح السيرافي ١٧١/٩ -١٧٢، والإنصاف ١٥٥/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣١/١.

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٧٣/١، وشرح السيرافي ١٧٢/٩، والإنصاف ٥٥١/٢، واللباب في علل البناء والإعراب ٢٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢/٧. وبه قال ابن الأنباري في شرح القصائد السبع الطوال ١٩٣.

(٥) انظر: الكافية ٤٤.

من قول البصريين؛ لورود اعتراضات مشكلة عليه وتحتاج إلى الجواب عنها، مثل: (كاد[١] زيد يقوم) و(أوشك يجيء) وأشباههما مما لا يقع الاسم موقعها، وأما إذا عُرِّف بتجرده من النواصب والجوازم صحَّ ولم يرد عليه إشكال[٢].

واختار ابن مالك أيضًا رأي الكوفيين أو حذَّاقهم على حد تعبيره؛ معللًا اختياره بنحو مما علَّل به ابن الحاجب؛ إذ يقول: «وبه أقول؛ لسلامته من النقض، بخلاف الأول، فإنه ينتقض بنحو: (هلا تفعل)، و(جعلت أفعل)، و(ما لك لا تفعل)، و(رأيت الذي يفعل)، فإن الفعل في هذه المواضع مرفوعٌ مع أن الاسم لا يقع فيها»[٣].

**٢ - ردُّ قول من يرى بناء المضاف إلى ياء المتكلم:**

اختلف النحويون في المضاف إلى ياء المتكلم على ثلاثة أقوال:

الأول: أنه ليس بمعرب ولا مبني، وهو قول ابن جني[٤].

الثاني: أنه مبني، وإليه ذهب عبد القاهر الجرجاني[٥] وابن الشجري[٦] وابن الخشاب[٧] والمطرزي[٨] وابن الخباز[٩]، وعليه ظاهر كلام ابن السراج[١] والزمخشري[٢]

---

(١) أثبتها محقق شرح المقدمة الكافية (كان)، وهو تحريف ظاهر.

(٢) انظر: شرح المقدمة الكافية ٨٦٦/٣.

(٣) شرح الكافية الشافية ١٥١٩/٣ -١٥١٦.

(٤) الخصائص ٣٥٦/٢.

(٥) الجمل ١١، والمقتصد ٢٤٠/١.

(٦) الأمالي ٣/١.

(٧) المرتجل ١٠٩.

(٨) المصباح ٦٢.

(٩) الغرة المخفية ١١٠.

والزمخشري[٢] والجزولي[٣]. ونسبه العكبري[٤] إلى الجمهور، وجعله الرضي مذهب النحاة[٥].

الثالث: أنه معرب بالحركات الثلاث تقديرًا، وهو مذهب ابن يعيش[٦]، وابن الحاجب[٧]، وابن فلاح[٨]، والرضي[٩]، وابن هشام[١٠]، ونسبه أبو حيان[١١] والمرادي[١٢] إلى الجمهور.

الرابع: أنه معرب تقديرًا في حالتي الرفع والنصب، وبالكسرة الظاهرة في حال الجر، وهو قول السهيلي[١٣] وابن مالك[١٤].

---

=

(١) الأصول ٢/١٢٤.

(٢) المفصل ١٤١.

(٣) المقدمة الجزولية ١٧.

(٤) اللباب ٢/٩٥.

(٥) شرح الكافية ١/١/٩٥.

(٦) شرح المفصل ٣/٣٢.

(٧) شرح المقدمة الكافية ١/٢٥٤.

(٨) المغني ١/١٧٧.

(٩) شرح الكافية ١/١/٩٢.

(١٠) مغني اللبيب ٥/٦٦٢.

(١١) الارتشاف ٤/١٨٤٧ ، والتذييل والتكميل ١٢/١٥٣.

(١٢) توضيح المقاصد ٢/٨٣٤.

(١٣) نتائج الفكر ٢٤٣.

(١٤) هذا رأيه في التسهيل ١٦١ ، وأما في شرح الكافية الشافية ٢/١٠٠١ فأطلق القول بالإعراب تقديرًا ولم يستثن الجر.

=

ونظرًا لأن القول بالبناء كان هو الرأي السائد والأكثر حضورًا في كتب نحويين كبار سابقين لابن الحاجب -كالجرجاني والزمخشري وابن الخشاب والجزولي - نافح ابن الحاجب عن القول بالإعراب، وساق الحجج لتضعيف رأي هؤلاء؛ إذ يقول: «وقد زعم بعضهم أن باب (غلامي) مبني، وهو وهم؛ لأن الإضافة إلى المضمر لا توجب بناء؛ بدليل (غلامك) و(غلامه)[١]، فلا وجه لجعله مبنيًّا مع صحة كونه معربًا»[٢]. كما يقول في موضع آخر: «وهذا الاسم عند المحققين معرب؛ لأن الإضافة إلى المبني لا توجب بناء للمضاف، ولا تجوِّزه إلا في الظروف، كـ (قبل) و(بعد)، وفيما أجري مجرى الظروف، كـ (مثل) و(غير) و(شبه) و(نحو)، قال الشاعر:

لم يمنع الشُّرْبَ منها غيرَ أنْ نَطَقَتْ حمامةٌ في غُصُونٍ ذاتِ أوْقالِ[٣]

فوجب أن يكون معربًا على أصله»[١].

---

=

وقد شاعت نسبة هذا الرأي إلى ابن مالك، يقول أبو حيان في الارتشاف ١٨٤٧/٤ بعد أن نسب الرأي له: «ولا أعرف له سلفًا في هذا المذهب»، كما قال في التذييل والتكميل ١٥٣/١٢: «وهذا مخالف لمذاهب الناس في المسألة.» ولا شك أن أبا حيان واهم؛ إذ سبقه إلى ذلك السهيلي كما تقدم، كما أن ابن الحاجب في الإيضاح ٨٤/١ أورد هذا الرأي وضعفه دون أن ينسبه.

(١) انظر: الأصول ١٢٤/٢.

(٢) شرح المقدمة الكافية ٢٥٤/١ -٢٥٦.

(٣) من البسيط، لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه ٨٥، وشرح أبيات سيبويه ١٨٠/٢، والمفصل ١٢٧، والخزانة ٤١٣/٣، وبلا نسبة في الكتاب ٣٢٩/٢، ومعاني الفراء ٣٨٣/١، والأصول ٢٧٦/١.

وعلى إثره مضى ابن مالك في تضعيف هذا الرأي؛ محتجا بحجج لا تكاد تخرج في دلالتها عن ما ذكره ابن الحاجب وإن اختلفت العبارة، يقول: «فإن زعم أن سبب بنائه إضافته إلى غير متمكن رُدَّ ذلك بثلاثة أمور:

أحدها: استلزامه بناء المضاف إلى سائر المضمرات، بل إلى كل الأسماء التي لا تمكُّن لها، وذلك باطل، وما استلزم باطلًا فهو باطل.

الثاني: أن ذلك يستلزم بناء المثنى المضاف إلى ياء المتكلم، وبناؤه باطل، وما يستلزم باطلًا فهو باطل.

الثالث: أن المضاف إلى غير متمكن لا يبنى لمجرد إضافته، بل للإضافة مع كونه قبلها مناسبًا للحرف في الإبهام والجمود، كـ (غير)، والمضاف إلى ياء المتكلم لا يشترط ذلك في كسر آخره، فدلَّ ذلك على أنه مستحق البناء»[٢].

**٣ -ردُّ القول بوجوب فعلية خبر (أنَّ) الواقعة بعد (لو):**

ذهب الزمخشري إلى أنَّه يجب في خبر (أنَّ) الواقعة بعد (لو) أن يكون فعلًا، نحو: (لو أنَّ زيدًا جاءني لأكرمته)، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ﴾[٣]، ومثَّل للصورة الممنوعة بنحو: (لو أن زيدًا حاضري لأكرمته)[٤].

وتوقَّف ابن الحاجب عند عبارة الزمخشري قائلًا[٥]: «قد أطلق ذلك،

=

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٠٤.

(٢) شرح التسهيل ٣/٢٨٠.

(٣) النساء ٦٦.

(٤) المفصل ٤١٩.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٥٣. وينظر: شرح المقدمة الكافية ٣/١٠٠٣.

والصواب أن يقال: (إن كان الخبر مما يصح التعبير عنه بالفعل)، فأما إذا لم يكن كذلك لم يقع إلا الاسم، كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ ﴾[1]».

واعترض ابن مالك عبارة الزمخشري بمثل ما اعترضها ابن الحاجب؛ إذ يقول: «وقد حمل الزمخشريَّ ادعاؤه إضمار (ثبت) بين (لو) و (أنَّ) على التزام كون الخبر فعلًا، ومنعه أن يكون اسمًا ولو كان بمعنى (فعل)، نحو: (لو أن زيدًا حاضرٌ)، وما منعه شائع ذائع في كلام العرب، كقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ ﴾، وكقول الراجز[2]:

لو أنَّ حيًّا مُدْرِكُ الفـــلاحِ
أَدْرَكَــهُ مُلاعِبُ الرِّمـــاحِ

وكقول الشاعر[3]:

ولو أنَّ حيًّا فائِتُ الموتِ فاتَهُ أخُو الحَرْبِ فوق القارِحِ العَدَوَانِ

وكقولِ الآخر[1]:

---

(١) لقمان ٢٧.

(٢) للبيد في ديوانه ٤٢، وغير منسوب في جمهرة اللغة ٥٥٥/١، ومغني اللبيب ٤٣١/٣، والمقاصد الشافية ١٨٧/٦، والخزانة ٣٠٤/١١.

(٣) من الطويل، لصخر بن عمرو بن الشريد في الأصمعيات ١٤٧/١، والمقاصد النحوية ١٩٥٦/٤. وبلا نسبة في تمهيد القواعد ٤٤٣٩/٩، وشرح أبيات المغني ٩٥/٥.

ولو أنَّ ما أبقَيْتِ منِّي مُعَلَّقٌ بعُودِ ثُمَامٍ ما تـأوَّد عودها

وكقول الآخر[٢]:

ولو أنَّها عصفورةٌ لحَسَبْتُها مُسَوَّمَةً تدعو عُبَيْدًا وأَزْنَما»[٣]

وعند التأمل في الاعتراضين نجد ابن الحاجب يفرِّق بين الخبر المشتق الذي يصح التعبير عنه بالفعل وبين الاسم الجامد الذي لا يقع ذلك الموقع، فالذي يصح التعبير عنه بالفعل لا يجوز أن يحل محل الفعل، وأما الذي لا يصح وقوع الفعل موقعه فلا مجال أصلًا فيه لغير الاسم، كما في الآية الكريمة التي أوردها، ولذلك كان محل اعتراضه في إطلاق عبارة الزمخشري وعدم تقييد المنع بكون الخبر مشتقًّا.

وأما ابن مالك فأطلق اعتراضه ليشمل نوعي الخبر، بل إنه ظهر في كلامه كالمخطِّئ للزمخشري في منعِه أن يكون الخبر اسمًا مشتقًّا أكثر من تخطئته له في منعِه لو كان جامدًا، وذلك حين يقول: «ومنْعَه أن يكون اسمًا ولو كان بمعنى فعل...»، مع أن الإشكال عند الزمخشري في إطلاقه المنع ليشمل الاسم الجامد الذي لا يتأتى وقوع الفعل محله، وأما في حال المشتق فالمنع أشد؛ لأن الأصل متاح، وهو الفعل، فلا مسوغ للعدول عنه.

---

=

(١) من الطويل، لأبي العوام بن عقبة بن كعب بن زهير في المقاصد النحوية ١٩٥٣/٤، وبلا نسبة في الشعراء والشعراء ٥٥٦/٢، والكامل للمبرد ٣٨٥/١، والأمالي ٤٣/١، والمقاصد الشافية ١٨٧/٦.

(٢) من الطويل، للمغيرة بن طارق بن ديسق اليربوعي في أمالي اليزيدي ٦٦، وللعوام بن بسطام الشيباني في العقد الفريد ٤٦/٦، وبلا نسبة في مغني اللبيب ٤٣١/٣، وتمهيد القواعد ٤٤٣٩/٩.

(٣) شرح الكافية الشافية ١٦٣٧/٣ -١٦٣٩.

وابن الحاجب كان أكثر دقة في إيراده، بل إنه بدا كالمعتذر للزمخشري حين وصف عبارته بالإطلاق، وكأنه رأى في تمثيله للممتنع بـ (لو أنَّ زيدا حاضري لأكرمته) دلالة على مراده بالممنوع، وهو الاسم المشتق، لكنه وجد في عبارته إطلاقًا يشمل حتى الاسم الجامد، فنبَّه لذلك.

ولهذا لم يرتض المرادي اعتراض ابن مالك، ووجد اعتراض ابن الحاجب أقرب إلى الصواب، يقول بعد أن نقل كلام ابن مالك السابق: «الذي ينبغي أن يُحمَل عليه كلام الزمخشري أن يُمنَع كونُ خبرها اسمًا مشتقًّا، ويُلتَزم الفعل حينئذٍ؛ لإمكان صوغه؛ قضاءً لحق طلبها بالفعل، وأما إذا كان الاسم جامدًا فيجوز؛ لتعذر صَوْغِ الفعل منه، كما فصَّل الشيخ أبو عمرو. ألا ترى إلى قوله في المفصل: لو قلت: (لو أنَّ زيدًا حاضر لأكرمته) لم يجز، ولم يتعرض لغير المشتق، وإذا حُمِلَ على هذا لم يرِدْ عليه قوله تعالى ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ ﴾، ولا نحو: ولا أنَّها عصفورة، وإنما يرد عليه نحو: لو أنَّ حيًّا مُدْرِكَ الفلاح»[1].

(١) توضيح المقاصد ١٣٠٢/٣ -١٣٠٣.

## الخاتمة

توصل الباحث من خلال دراسته إلى عدد من النتائج المهمة التي تخدم هدف الدراسة، وهي:

١ - وضوح أثر ابن الحاجب في مؤلفات ابن مالك، وبخاصة في التسهيل وشرحه، وفي شرح الكافية الشافية.

٢ - أن ابن مالك قد سعى إلى إخفاء هذا التأثر لسبب غير واضح، بدليل عدم التصريح في مؤلفاته باسم ابن الحاجب، ولا بشيءٍ من كتبه.

٣ - ظهور هذا التأثر في مستويات عدة، وتشمل الحدود، والأحكام النحوية، والإعراب، والتعليل، والترجيح، والتعقب.

٤ - أن بعضًا من مواضع التأثر كانت -فيما يغلب على الظن - مما انفرد به ابن الحاجب ولم يرد عند النحويين قبله، مما يقوِّي وقوع التأثر.

٥ - أن بعض النحويين -كأبي حيان وابن عقيل وناظر الجيش - قد أشاروا في بعض المواضع عند شرحهم لكلام ابن مالك إلى أسبقية ابن الحاجب.

## المصادر والمراجع

### أولًا: الكتب المطبوعة:

[١] أخبار أبي القاسم الزجاجي. تحقيق الدكتور عبد الحسين المبارك، دار الرشيد للنشر، ط ١، ١٩٨٠م.

[٢] ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي. تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤١٨هـ -١٩٩٨م.

[٣] أسرار العربية، للإمام أبي البركات الأنباري. عني بتحقيقه محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق. دون تأريخ أو رقم طبعة.

[٤] إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين. تأليف عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

[٥] الأصمعيات، اختيار الأصمعي، أبي سعيد، عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق وشرح: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، ط٥، بيروت، لبنان.

[٦] الأصول في النحو، لأبي بكر ابن السراج. تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.

[٧] إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس. تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، مكتبة النهضة العربية، ط ٢، ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.

[٨] ألفيَّة ابن مالك في النحو والتصريف المسمَّاة الخلاصة في النحو. حققها وخدمها سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض، ١٤٣٢هـ.

[٩] -الأمالي. تأليف أبي علي القالي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، دون رقم طبعة أو تاريخ.

[١٠] أمالي ابن الحاجب، لأبي عمرو ابن الحاجب. دراسة وتحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قدارة، دار عمَّار، عمَّان، الأردن، ودار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤٠٩هـ -١٩٨٩م.

[١١] أمالي ابن الشجري. تحقيق ودراسة الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

[١٢] أمالي اليزيدي، عن أبي عبد الله محمد بن العباس اليزيدي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدراباد الدكن الهند، ط١، ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م.

[١٣] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. تأليف أبي البركات الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط٤، ١٣٨٠هـ -١٩٦٠م.

[١٤] الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي. تحقيق الدكتور حسن الشاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، مصر، ط ١، ١٣٨٩هـ -١٩٦٩م.

[١٥] الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب. تحقيق الدكتور إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط ١، ١٤٢٥هـ -٢٠٠٥م.

[١٦] البداية والنهاية، للحافظ أبي الفداء ابن كثير. تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، ط١، ١٤١٧هـ -١٩٩٧م.

[١٧] بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي.

تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط٢، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

[١٨] التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي. حقَّقه الدكتور حسن هنداوي، منشورات دار القلم، دمشق، ومنشورات دار كنوز أشبيليا، ط١، ١٤٣١ -١٤٣٢هـ.

[١٩] التبصرة والتذكرة، للصيمري. تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى، جامعة أم القرى، معهد إحياء التراث الإسلامي ط ١، ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م.

[٢٠] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك. حققه وقدم له محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

[٢١] تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لبدر الدين الدماميني. تحقيق الدكتور محمد بن عبد الرحمن المفدى، ط١، ١٤١٥هـ -١٩٩٥م.

[٢٢] التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، لابن جني. حققه أ.د حسن محمود هنداوي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

[٢٣] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي. شرح وتحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م.

[٢٤] التوطئة، لأبي علي الشلوبين. دراسة وتحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوَّع، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ٢، ١٤٠١هـ -١٩٨١م.

[٢٥] الجمل في النحو، للزجاجي. حققه وقدم له الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد، ط١، ١٤٠٤هـ -

١٩٨٢م.

[٢٦] الجمل، لعبد القاهر الجرجاني. حققه وقدَّم له علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ -١٩٧٢م.

[٢٧] الخصائص، لابن جني. تحقيق محمد علي النجار، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ط ٣، ١٤٠٦ -١٤٠٨هـ، ١٩٨٦ -١٩٨٨م.

[٢٨] ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي. قدم له وشرحه مجيد طراد، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ -١٩٩٤م.

[٢٩] ديوان سلامة بن جندل. صنعة محمد بن الحسن الأحول، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

[٣٠] ديوان أبي قيس، صيفيِّ بن الأسلت الأوسي الجاهلي. دراسة وجمع وتحقيق الدكتور حسن محمد باجودة، مكتبة التراث، القاهرة، مطبعة السنة المحمدية، ١٩٧٣م.

[٣١] ذيل الروضتين، للحافظ أبي شامة المقدسي. تصحيح محمد زاهد الحسن الكوثري، مراجعة السيد عزت العطار الحسيني، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٧٤م.

[٣٢] شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد. أشرف على تصحيحه وخرج أحاديثه عبد القادر الأرناؤوط، حققه وعلَّق عليه محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت. ط ١، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩م.

[٣٣] شرح أبيات مغني اللبيب، للبغدادي. حققه عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروتط١، ١٣٩٨هـ -

١٩٨٠م.

[٣٤] شرح التسهيل، لابن مالك. تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والتوزيع والنشر والإعلان، ط ١، ١٤١٠هـ -١٩٩٠م.

[٣٥] شرح جمل الزجاجي لابن خروف، من الأول حتى نهاية باب المخاطبة. تحقيق ودراسة الدكتورة سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ١٤١٩هـ.

[٣٦] شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور (الشرح الكبير). تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح. دون تأريخ أو رقم طبعة.

[٣٧] -شرح الرضي لكافية ابن الحاجب. دراسة وتحقيق الدكتور حسن بن محمد الحفظي، طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م

[٣٨] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب. دراسة وتحقيق الدكتور يحيى بشير مصري، طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٣م.

[٣٩] شرح كافية ابن الحاجب، لبدر الدين ابن جماعة. تحقيق وتعليق الدكتور محمد محمد داود، دار المنار للنشر - والتوزيع، ٢٠٠٠م.

[٤٠] شرح الكافية الشافية، لابن مالك. حققه وقدم له الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، منشورات جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، طبع دار المأمون للتراث، ط ١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

[٤١] شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي. تحقيق الدكتور رمضان

عبد التواب وآخرين، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ط ٢، ١٤٢٩هـ -٢٠٠٨م.

[٤٢] شرح كتاب سيبويه، للسيرافي. تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

[٤٣] شرح اللمع، لابن برهان. حققه الدكتور فائز فارس، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث العربي، ط١، ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م.

[٤٤] شرح المفصل، لابن يعيش. صُحح وعلق عليه حواشي بمعرفة مشيخة الأزهر المعمر، عنيت بطبعه ونشره بأمر المشيخة إدارة الطباعة المنيرية. دون تعيين الطبعة أو تأريخها.

[٤٥] شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، لابن الحاجب. دراسة وتحقيق جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

[٤٦] شرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ. تحقيق خالد عبد الكريم، ط ١، الكويت، ١٩٧٧م.

[٤٧] شرح الوافية نظم الكافية، لابن الحاجب. دراسة وتحقيق الدكتور موسى بنَّاي علوان العليلي، الجامعة المستنصرية ببغداد ومطبعة الآداب في النجف، ١٤٠٠هـ -١٩٨٠م.

[٤٨] الشعر والشعراء، لابن قتيبة. تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، دار المعارف، ط٢، ١٩٨٢م.

[٤٩] طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين السبكي. تحقيق محمود محمد

الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط ١، ١٣٨٣هـ -١٩٦٤م.

[٥٠] -العقد الفريد، لابن عبد ربه الأندلسي. تحقيق محمد سعيد العريان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دون رقم طبعة ولا تأريخ.

[٥١] علل النحو، لأبي الحسن الوراق. تحقيق ودراسة الدكتور محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ -١٩٩٩م.

[٥٢] الفصول الخمسون، لابن معطي. تحقيق ودراسة محمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، دون تأريخ أو رقم طبعة.

[٥٣] الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب، لنور الدين الجامي. دراسة وتحقيق الدكتور أسامه طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

[٥٤] فوات الوفيات والذيل عليها، للكتبي. تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر. بيروت، ١٩٧٣م.

[٥٥] الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط، لابن الحاجب. تحقيق الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر مكتبة الآداب، القاهرة، ط ١، ١٤٣١هـ -٢٠١٠م.

[٥٦] الكامل، للمبرد. حققه وعلق عليه وصنع فهارسه الدكتور محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

[٥٧] كتاب سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. تحقيق وشرح عبد السلام هارون، عالم الكتب، ط ٣، ١٤٠٢هـ -١٩٨٣م.

[٥٨] الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل،

للزمخشري، ويليه الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف، لابن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان. دون تأريخ أو رقم طبعة

[٥٩] اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري. تحقيق غازي مختار طليمات والدكتور عبد الإله نبهان، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث العربي، نشر دار الفكر المعاصر ببيروت ودار الفكر بدمشق، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

[٦٠] اللمع في العربية، لابن جني. تحقيق حاتم المؤمن، عالم الكتب، بيروت، لبنان ط ٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

[٦١] المحلى (وجوه النصب)، لابن شقير. تحقيق الدكتور فائز فارس، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، ط ١، ١٤٠٨هـ -١٩٨٧م.

[٦٢] المختصر في أخبار البشر، لأبي الفداء. تقديم الدكتور حسين مؤنس، تحقيق الدكتور محمد زينهم عزب ويحيى سيد حسين والدكتور محمد فخري الوصيف، دار المعارف، ط ١.

[٦٣] المرتجل في شرح الجمل، لابن الخشاب. تحقيق علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، ١٣٩٢هـ -١٩٧٢م.

[٦٤] المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي. تقديم وتحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم بدمشق ودار المنارة ببيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

[٦٥] المصباح في النحو، للمطرزي. تحقيق مقبول علي النعمة، قدَّم له الدكتور عماد الدين خليل، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٤هـ -١٩٩٣م.

[٦٦] معاني القرآن، للأخفش. تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

[٦٧] معاني القرآن، للفراء. تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

[٦٨] معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للذهبي. تحقيق بشار عواد معروف، وشعيب الأرناؤوط، وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ.

[٦٩] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام. تحقيق وشرح الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، ط ١، ١٤٢١هـ -٢٠٠٠م.

[٧٠] المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري. قدم له ووضع حواشيه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

[٧١] المفضليات. تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط ٦، دار المعارف.

[٧٢] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للإمام الشاطبي. تحقيق عدد من الباحثين بمركز إحياء التراث الإسلامي، وعدد من أساتذة كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، منشورات جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

[٧٣] المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني. تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد للنشر،

١٩٨٢م.

[٧٤] المقتضب، للمبرد. تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط ٢، ١٣٩٩هـ -١٩٧٩م.

[٧٥] المقدمة الجزولية في النحو، للجزولي. تحقيق وشرح الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

[٧٦] المقرب، لابن عصفور. تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، ط ١، ١٣٩٢هـ -١٩٧٢م.

[٧٧] نتائج الفكر في النحو، للسهيلي. تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط ٢، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

[٧٨] نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للمقري. حققه الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٣٨٨هـ -١٩٦٨م.

[٧٩] الوافي بالوفيات، لصفدي. تحقيق واعتناء أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

[٨٠] وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان. حققه الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ -١٩٩٤م.

**ثانيًا: "الرسائل العلمية:**

[٨١] التحفة (نقد وتعليقٌ على كافية ابن الحاجب)، أملاه جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، جمعه بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة، رسالة مقدَّمة لنيل درجة الماجستير في النحو، إعداد الطالب أحمد علي قائد

المصباحي، إشراف الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، كلية اللغة العربية، جامعة ام القرى، ١٤١٠هـ -١٩٨٩م.

[٨٢] شرح الجمل لابن بابشاذ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب بجامعة بغداد، إعداد حسين علي لفتة السعدي، بإشراف الدكتور طه محسن. ٢٠٠٣م.

[٨٣] -شرح الكافية في النحو، لابن فلاح اليمني، تحقيقًا ودراسة، رسالة مقدمة إلى قسم النحو والصرف بكلية العربية في جامعة أم القرى لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف، إعداد الطالب نصار بن محمد بن حسين حميد الدين، إشراف الأستاذ الدكتور محسن بن سالم العميري، ١٤٢١هـ -١٤٢٢هـ.

[٨٤] ابن الحاجب ودوره في التأصيل النحوي، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في فلسفة اللغة العربية (النحو والصرف)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، إعداد الطالب حافظ الزين أحمد إبراهيم، إشراف الأستاذ الدكتور مبارك حسين نجم الدين بشير، ١٤٤١هـ -٢٠١٩م.

**ثالثًا: المخطوطات:**

[٨٥] -الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن الخباز، مكتبة جامعة الملك سعود، رقم الصنف ٤١٥/غ.خ، الرقم العام ٤٢٠٩.

## Sources and references

**Firstly: The Published Books:**


[1] Akhbaar Abu al-Qasim al-Zajaaji. Investigation by Dr. Abdul-Hussein Al-Mubarak, Dar Al-Rasheed Publishing, 1st ed,, 1980 AD.

[2] Irtishaaf Al-Darb min Lisan al-Arab, by Abu Hayyan al-Andalusi. Investigation by Dr. Rajab Othman Muhammad, revised by Dr. Ramadan Abdel Tawab, Al-Khanji Library, 1st ed., 1418 AH-1998 AD.

[3] Asrar Al-Arabiya, by Imam Abu Al-Barakat Al-Anbari. Investigated by Muhammad Bahja Al-Bitar, Publications of the Arab Scientific Academy in Damascus. (Without a date or edition number).

[4] Ishaarah Al-Ta'yeen fi Taraajim Al-Nuhaat wa Al-Lugawiyyeen. Written by Abd al-Baqi ibn Abd al-Majid al-Yamani, investigated by Dr. Abd al-Majid Diab, King Faisal Center for Research and Islamic Studies, 1, 1406 AH - 1986 AD.

[5] Al-Asma'iyat, Chosen by Al-Asma'i, Abi Saeed, Abdul Malik bin Qareeb Al-Asma'i, investigation and explanation: Ahmed Shaker, and Abdul Salam Haroun, 5th ed., Beirut, Lebanon.

[6] Al-Usoul fi Al-Nahw, by Abu Bakr Ibn Al-Siraj. Investigation by Dr. Abdul-Hussein Al-Fatli, Al-Resala Foundation, Beirut, 1st ed., 1405 AH - 1985 AD.

[7] I'raab Al-Qur'an, by Abu Jaafar Al-Nahhas. Investigation by Dr. Zuhair Ghazi Zahid, 'Aalam Al-Kutub, Beirut, Maktabah Al-Nahdah Al-'Arabiyyah, 2nd Edition, 1405 AH-1985AD.

[8] Alfiya Ibn Malik fi Al-Nahw wa Al-Tasreef, called Al-Khulaasah fi Al-Nahw. Investigated and served by Suleiman bin Abdulaziz bin Abdullah Al-Ayouni, Dar Al-Minhaj Library for Publishing and Distribution, Riyadh, 1432 AH.

[9] -Amaali. by Abi Ali Al-Qali, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, Lebanon, without edition number or date.

[10] Amaali Ibn Al-Hajib, by Abu Amr Ibn Al-Hajib. Study and investigation by Dr. Fakhr Saleh Suleiman Qadara, Dar Ammar, Amman, Jordan, and Dar Al-Jeel, Beirut, Lebanon, 1409 AH-1989 AD.

[11] Amaali Ibn Al-Shajari. Investigation and study by Dr. Mahmoud Muhammad Al-Tanahi, Al-Khanji Library, Cairo, 1st ed., 1413 AH - 1992 AD.

[12] Amaali al-Yazidi, on the authority of Abu Abdullah Muhammad ibn al-Abbas al-Yazidi, the printing house of the Ottoman Department of Knowledge in Hyderabad, India, 1st ed., 1367 AH - 1948 AD.

[13] Al-Insaaf fi Masaail Al-Khilaf Bayna Al-Nahwiyyeen Al-Basriyyeen wa Al-Kuufiyyeen. by Abu Al-Barakat Al-Anbari, and with the book Al-

Intisaaf min Al-Insaaf, by Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, Al-Saada Press, 4th edition, 1380 AH-1960 AD.

[14] Al-Eedooh Al-'Adidi, by Abu Ali al-Farsi. Investigation by Dr. Hassan Al-Shazly Farhoud, Dar Al-Tutub Press, Egypt, 1st Edition, 1389 AH-1969AD.

[15] Al-Eedooh fi Sharh al-Mofassal, by Ibn al-Hajeb. Investigation by Dr. Ibrahim Muhammad Abdullah, Dar Saad Al-Din, Damascus, 1st ed., 1425 AH-2005 AD.

[16] -Al-Bidaayah wa Al-Nihaayah, by Al-Hafiz Abi Al-Fida Ibn Kathir. Investigation by Dr. Abdullah bin Abdul Mohsen Al-Turki in cooperation with the Center for Arab and Islamic Research and Studies in Dar Hajar, 1st ed., 1417 AH-1997AD.

[17] Bugyat Al-Wu'aat fi Tabaqaat Al-Lugawiyyeen wa Al-Nuhaat, by Jalal al-Din al-Suyuti. Investigation by Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, Dar Al-Fikr, 2nd Edition, 1399 AH - 1979 AD.

[18] Al-Tadyeel wa Al-Takmeel fi Sharh Kitaab Al-Tasheel, by Abu Hayyan Al-Andalusi. Investigated by Dr. Hassan Hindawi, Dar Al-Qalam Publications, Damascus, and Dar Al-Kunuz Ishbilia Publications, 1st ed., 1431-1432 AH.

[19] Al-Tabsirah wa Al-Tadhkirah, by Al-Sumayri. Investigation by Dr. Fathi Ahmed Mustafa, Umm Al-Qura University, Institute for the Revival of Islamic Heritage, Edition 1st ed., 1402 AH-1982AD.

[20] Tasheel Al-Fawaaid wa Takmeel Al-Maqaasid, by Ibn Malik. Investigated and presented by Muhammad Kamel Barakat, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Cairo, 1387 A.H. - 1967 A.D.

[21] Ta'leeq Al-Faraaid 'alaa Tasheel Al-Fawaaid, by Badr Al-Din Al-Damini. Investigation by Dr. Muhammad bin Abdul Rahman Al-Mufdi, 1st ed., 1415 AH - 1995 AD.

[22] Al-Tanbeeh 'alaa Sharh Mushkilaat Al-Hamaasah, by Ibn Jinni. Investigated by Prof. Dr. Hassan Mahmoud Hindawi, Ministry of Awqaf and Islamic Affairs in the State of Kuwait, 1st ed., 1430 AH - 2009 AD.

[23] Tawdeeh Al-Maqaasid wa Al-Masaalik bi Sharh Alfiyyah Ibn Malik, by Al-Muradi. Explanation and investigation of Dr. Abdul Rahman Ali Suleiman, Arab Thought House, Cairo, 1st ed., 1422 AH - 2001 AD.

[24] Al-Tawtiha, by Abi Ali Al-Shaloubeen. Study and investigation by Dr. Youssef Ahmed Al-Mutawa, Dar Al-Kutub Al-Masryah, Cairo, 2nd Edition, 1401 AH-1981 AD.

[25] Al-Jumal fi Al-Nahw, for Al-Zajaaji. Investigated and presented by Dr. Ali Tawfiq Al-Hamad, Al-Resala Foundation, Beirut, Dar Al-Amal, Irbid, 1st ed., 1404 AH - 1982 AD.

[26] Al-Jumal, by Abdel-Qaher Al-Jarjani. Investigated and presented by Ali Haidar, Damascus, 1392 AH-1972 AD.

[27] Al-Khasaais, by Ibn Jinni. Investigation by Muhammad Ali Al-Najjar, Egyptian General Book Authority, 3rd edition, 1406-1408 AH, 1986-1988 AD.
[28] Diwan Bishr bin Abi Khazem Al-Asadi. It was presented and explained by Majid Taraad, publisher Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, 1st ed., 1415 AH - 1994 AD.
[29] Diwan Salama bin Jandal. The work of Muhammad ibn al-Hasan al-Ahwal, investigated by Dr. Fakhr al-Din Qabawah, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 2nd edition, 1407 AH, 1987 AD.
[30] Diwan Abi Qais, Saifi bin Al-Aslat Al-Awsi Al-Jahili. Study, collection and investigation by Dr. Hassan Muhammad Bajouda, Heritage Library, Cairo, Muhammadiyah Sunna Press, 1973.
[31] Dhayl Al-Rawdatain, by Al-Hafiz Abi Shama Al-Maqdisi. Correction by Muhammad Zahid Al-Hassan Al-Kawthari, revised by Mr. Izzat Al-Attar Al-Husseini, Dar Al-Jeel, Beirut, Lebanon, 2nd edition, 1974 AD.
[32] Shadaraat Al-Dahab fi Akhbaar Man Dahab, by Ibn al-'Imaad. Its correction was supervised by Abdul Qadir Al-Arnaout, investigated and annotated by Mahmoud Al-Arnaout, Dar Ibn Kathir, Damascus, Beirut. 1st ed., 1410 AH - 1989 AD.
[33] Sharh Abyaat Mugni Al-Labib, by Al-Baghdadi. Investigated by Abdul Aziz Rabah and Ahmed Youssef Dakkak, Dar Al-Mamoun for Heritage, Damascus, Beirut 1st ed., 1398 AH - 1980 AD.
[34] Sharh Al-Tasheel, by Ibn Malik. Investigation by Dr. Abdul Rahman Al-Sayed and Dr. Muhammad Badawi Al-Mukhton, Hajar for printing, distribution, publishing and advertising, Edition 1st ed., 1410 AH-1990 AD.
[35] Sharh Jumal Al-Zajaaji by Ibn Kharouf, from the first to the end of the chapter on the conversation. Investigation and study by Dr. Salwa Muhammad Omar Arab, Umm Al-Qura University, Institute of Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, 1419 AH.
[36] Sharh Jumal Al-Zajaaji, by Ibn Asfour (Al-Sharh al-Kabeer). Investigation by Dr. Sahib Abu Jinnah. Without a date or edition number.
[37] Sharh Al-Radi li Kaafiyya Ibn Al-Hajib. Study and investigation by Dr. Hassan bin Muhammad Al-Hafzy, printed by Imam Muhammad bin Saud Islamic University, 1st ed., 1414 AH, 1993 AD
[38] Sharh Al-Radiyy li Kaafiyya Ibn Al-Hajib. Study and investigation by Dr. Yahya Bashir Masri, printed by Imam Muhammad bin Saud Islamic University, 1st ed., 1417 AH, 1993 AD.
[39] Sharh Kaafiyyah Ibn al-Hajib, by Badr al-Din Ibn Jama`ah. Investigation and commentary by Dr. Muhammad Muhammad Dawood, Dar Al-Manar for Publishing - and Distribution, 2000 AD.
[40] Sharh Al-Kaafiyyah Al-Shaafiyyah, by Ibn Malik. Investigated and presented by Dr. Abdel Moneim Ahmed Haridi, Umm Al-Qura University Publications, Center for Scientific Research and the Revival of Islamic Heritage, Dar Al-Mamoun Heritage, Edition 1st ed., 1402 AH - 1982 AD.

[41] Sharh Kitaab Sibawayh, by Abu Saeed Al-Sirafi. Investigation by Dr. Ramadan Abdel-Tawab and others, Dar Al-Kutub and National Documents Press, Cairo, 2nd edition, 1429 AH-2008 AD.
[42] Sharh Kitaab Sibawayh, by Serafi. Investigation by Ahmed Hassan Mahdali and Ali Sayed Ali, Dar Al-Kutub Al-Ilmia, Beirut, Lebanon, 1st ed., 1429 AH - 2008 AD.
[43] Sharh Al-Luma', by Ibn Burhan. Investigated by Dr. Fayez Fares, Kuwait, The National Council for Culture, Arts and Arab Heritage, 1st ed., 1404 A.H.-1984 A.D.
[44] Sharh Al-Mufassal, by Ibn Ya'ish. It was corrected with commentary in the footnotes with the knowledge of the Muammar Sheikh of Al-Azhar. Without specifying the edition or date.
[45] Sharh Al-Muqaddimah Al-Kaafiyyah fi 'Ilm Al-I'raab by Ibn Al-Hajeb. Study and investigation by Jamal Abdul-Ati Mukhaymar Ahmed, Nizar Mustafa Al-Baz Library, Makkah Al-Mukarramah, Riyadh, 1st edition, 1418 AH - 1997 AD.
[46] Sharh Al-Muqaddimah Al-Muhsabah, by Ibn Babshath. Investigation by Khaled Abdel Karim, 1st Edition, Kuwait, 1977.
[47] Sharh Al-Waafiyah Nuzum Al-Kaafiyah, by Ibn Al-Hajeb. Study and investigation by Dr. Musa Banai Alwan Al-Alili, Al-Mustansiriya University in Baghdad and Al-Adab Press in Najaf, 1400 AH-1980 AD.
[48] Al-Shi'r wa Al-Shu'araa, by Ibn Qutayba. Investigation and explanation by Ahmed Muhammad Shaker, Dar Al Maaref, 2nd Edition, 1982 AD.
[49] Tabaqaat Al-Shaafi'iyyah Al-Kubra, by Taj al-Din al-Subki. Investigation by Mahmoud Muhammad Al-Tanahi and Abdel-Fattah Muhammad Al-Helou, House of Revival of Arabic Books, Issa Al-Babi Al-Halabi and Co. Press, 1st Edition, 1383 AH-1964 AD.
[50] Al-'Aqd Al-Fareed, by Ibn Abd Rabbo Al-Andalusi. Investigation by Muhammad Saeed Al-Arian, Dar Al-Fikr for printing, publishing and distribution, without edition number or date.
[51] 'Ilal Al-Nahw, by Abu Al-Hasan Al-Warraq. Investigation and study by Dr. Mahmoud Jassim Muhammad Al-Darwish, Al-Rushd Library, Riyadh, 1st ed., 1420 AH-1999 AD.
[52] Al-Fusoul Al-Khamsoun, by Ibn Mu'ti. Investigation and study by Mahmoud Muhammad Al-Tanahi, Issa Al-Babi Al-Halabi and Co. Press, without a date or edition number.
[53] Al-Fawaaid Al-Diyaaiyyah, Sharh Kaafiyyah Ibn al-Hajib, by Nour al-Din al-Jami. Study and investigation by Dr. Osama Taha Al-Rifai, Press of the Iraqi Ministry of Awqaf and Religious Affairs, 1403 AH-1983 AD.
[54] Fawaat Al-Wafiyyaat wa Al-Dayl 'alayhi, for al-Kitbi. Investigation by Dr. Ihsan Abbas, Dar Sader. Beirut, 1973.
[55] Al-Kafia fi 'Ilm al-Nahw wa Al-Shafia fi 'Ilmay Al-Tasreef wa Al-Khat, by Ibn Al-Hajeb. Investigation by Dr. Saleh Abdel Azim Al Shaer, Publisher, Library of Arts, Cairo, Edition 1st ed., 1431 AH - 2010 AD.

[56] Al-Kaamil lil Mubarrid. Investigated and commented on and indexed by Dr. Muhammad Ahmad Al-Dali, Al-Resala Foundation, 2nd ed., 1413 AH, 1993 AD.
[57] Kitaab Sibawayh, Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar. Investigation and explanation by Abd al-Salam Haroun, ‘Aalam Al-Kutub, 3rd Edition, 1402 AH-1983AD.
[58] Al-Kashf ‘an Haqaaiq Al-Tanzeel wa ‘Uyoun Al-Aqaweel fi Wujuuh Al-Tahweel, by Al-Zamakhshari, followed by Al-Kafi Al-Shaf fi Takhreej Ahadeeth Al-Kashshaf, by Ibn Hajar Al-Asqalani, Dar Al-Maarifa, Beirut, Lebanon. Without a date or edition number
[59] Al-Lubaab fi ‘Ilal Al-Binaa wa Al-I’raab, by Abu Al-Baqa Al-Akbari. Investigation by Ghazi Mukhtar Tulaimat and Dr. Abdul-Ilah Nabhan, publications of Juma Al-Majid Center for Arab Culture and Heritage, published by Dar Al-Fikr Contemporary in Beirut and Dar Al-Fikr in Damascus, 1st ed., 1416 AH - 1995 AD.
[60] Al-Luma’ fi Al-‘Arabiyyah, by Ibn Jinni. Investigated by Hatem al-Mu'min, ‘Aalam Al-Kutub, Beirut, Lebanon, 2nd edition, 1405 AH - 1985 AD.
[61] Al-Muhalla (Objects of Nasb), by Ibn Shuqair. Investigation by Dr. Fayez Fares, Al-Resala Foundation and Dar Al-Amal, Edition 1st ed., 1408 AH-1987AD.
[62] Al-Mukhtasar fi Akhbar Al-Bishr, by Abu Al-Fida. Presented by Dr. Hussain Munis, investigation by Dr. Muhammad Zeinhom Azab, Yahya Sayed Hussain and Dr. Muhammad Fakhri Al-Wasif, Dar Al-Maaref, 1st Edition.
[63] Al-Murtajal fi Sharh Al-Jumal, by Ibn al-Khashab. Investigation by Ali Haidar, Dar Al-Hikma, Damascus, 1392 AH-1972 AD.
[64] Al-Masa’il Al-Halabiyyaat, by Abu Ali Al-Farsi. Presented and investigated by Dr. Hassan Hindawi, Dar al-Qalam in Damascus and Dar al-Manara in Beirut, 1st ed., 1407 AH-1987AD.
[65] Al-Masbah fi Al-Nahw, by Al-Mutatrisi. An investigation by Maqbool Ali Al-Neama, presented by Dr. Imad Al-Din Khalil, Dar Al-Bashaer Al-Islamiyyah, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1414 AH-1993 AD.
[66] Ma’aani Qur'an, by Al-Akhfash. Investigation by Dr. Hoda Mahmoud Qara'a, Publisher, Al-Khanji Library, Cairo, 1st ed., 1411 AH - 1990 CE.
[67] -, Ma’any Al-Qur’aan by Farraa Al-Dahabi. Investigation by Muhammad Ali Al-Najjar and Ahmed Youssef Najati, World of Books, Beirut, 3rd Edition, 1403 AH-1983 AD.
[68] Ma’rifat Al-Qurraa Al-Kibaar ‘alaa Al-Tabaqaat wa Al-A’saar, by Al-Dahabi. Investigated by Bashar Awwad Maarouf, Shuaib Al-Arnaout, and Saleh Mahdi Abbas, Al-Resala Foundation, Beirut, 1st edition, 1404 AH.
[69] Mughni Al-Labib Kutub Al-A’aareeb, by Ibn Hisham. Investigation and explanation by Dr. Abdul Latif Muhammad Al-Khatib, The National Council for Culture, Kuwait, 1st ed., 1421 AH-2000AD.

[70] Al-Mufassal fi Sinaa'at Al-I'raab, by Al-Zamakhshari. Dr. Emil Badi' Yacoub introduced its and prepared its footnotes and indexes, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1st ed., 1420 AH - 1999 AD.
[71] Al-Mufaddaliyyaat. Investigation and explanation by Ahmed Mohamed Shaker and Abdel Salam Haroun, 6th edition, Dar Al Maaref.
[72] Al-Maqaasid Al-Shaafiyyat fi Sharh Al-Khulaasah Al-Kaafiyah, by Imam Al-Shatibi. Investigated by a number of researchers at the Center for the Revival of Islamic Heritage, and a number of professors of the College of Arabic at Umm Al-Qura University, Umm Al-Qura University Publications, 1st ed., 1428 AH - 2007 AD.
[73] Al-Muqtadat fi Sharh Al-Iddah, by Abd Al-Qaher Al-Jurjani. Investigation by Dr. Kazem Bahr Al-Murjan, Iraqi Ministry of Culture and Information, Dar Al-Rasheed Publishing, 1982.
[74] Al-Muqtadab, by Al-Mubarrid. Investigation by Muhammad Abdul-Khaleq Udayma, Supreme Council for Islamic Affairs, Committee for the Revival of Islamic Heritage, Cairo, 2nd Edition, 1399 AH-1979 AD.
[75] Al-Muqaddimah Al-Jazuuliyyah fi Al-Nahw, by Al-Jazuli. Investigation and explanation by Dr. Shaaban Abdel-Wahhab Muhammad, Umm Al-Qura Press, Cairo, 1st ed., 1408 AH - 1988 AD.
[76] Al-Muqarrab by Ibn Asfour. Investigated by Ahmed Abdel-Sattar Al-Jawari and Abdullah Al-Jubouri, 1st ed., 1392 AH-1972 AD.
[77] Nataaij Al-Fikr fi Al-Nahw, by Al-Suhaili. Investigation by Dr. Muhammad Ibrahim al-Banna, Dar al-I'tisam, 2nd ed., 1404 AH - 1984 AD.
[78] Nafh Al-Teeb min Gusn Al-Andalus Al-Rateeb, by Al-Muqri. Investigated by Dr. Ihsan Abbas, Dar Sader, Beirut, 1388 A.H.-1968 A.D.
[79] Al-Waafi bi Al-Wafiyaat, by Al-Safadi. Investigation and Care of Ahmad Al-Arnaout and Turki Mustafa, House of Revival of Arab Heritage, Beirut, Lebanon, 1st Edition, 1421 AH-2000AD.
[80] Wafiyaat Al-A'yaan wa Anbaa Abnaa Al-Zamaan, by Ibn Khalkan. Edited by Dr. Ihsan Abbas, Dar Sader, Beirut, 1414 AH - 1994 AD.

**Second: Scientific Theses:**

[81] Al-Tuhfah (criticism and commentary on Ibn al-Hajeb's Kifaayah), dictated by Jamal al-Din Muhammad ibn Abdullah ibn Malik, compiled by Badr al-Din Muhammad ibn Ibrahim ibn Jama'a, a thesis submitted to obtain a master's degree in grammar, prepared by Ahmed Ali Qaid al-Misbahi, supervised by Dr. Abd al-Rahman ibn Suleiman Al-Othaimeen, College of Arabic Language, Umm Al-Qura University, 1410 AH-1989 AD.
[82] Sharh Al-Jumal by Ibn Babshath, PhD thesis submitted to the College of Arts at the University of Baghdad, prepared by Hussein Ali Lafta Al-Saadi, under the supervision of Dr. Taha Mohsen. 2003 AD.
[83] Sharh Al-Kaafiyyah fi Al-Nahw, by Ibn Falah Al-Yamani, investigation and study, a thesis submitted to the Department of Grammar and Syntax at the College of Arabic at Umm Al-Qura University to obtain a PhD in

Grammar and morphology, prepared by Nassar bin Muhammad bin Hussein Hamid Al-Din, supervised by Prof. Dr. Mohsen bin Salem Al-Amiri, 1421 AH-1422 AH.

[84] Ibn al-Hajib and his role in grammatical Originating, research submitted to obtain a doctorate degree in the philosophy of the Arabic language (grammar and morphology), Sudan University of Science and Technology, prepared by student Hafez al-Zain Ahmed Ibrahim, supervised by Prof. Dr. Mubarak Hussein Najm al-Din Bashir, 1441 AH-2019 AD.

**Third: Manuscripts**:

[85] Al-Gurra Al-Makhfiyyah fi Sharh Al-Durrah by Ibn Al-Khabbaz, King Saud University Library, Item No. 415/G.K., General No. 4209.